الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم اقتصادية

التخصص:اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1987–2020م)

إعداد:

نسرين فار

نوال قابوسة

إشراف:

أ. بغداد بنين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.عقبة ريمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر	رئيسًا
أ. بغداد بنين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر	مشرفا ومقررا
أ.حنان بقاط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر	مناقشًا

السنة الجامعية:2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم اقتصادية

التخصص:اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1987–2020م)

إعداد:

نسرين فار

نوال قابوسة

إشراف:

أ. بغداد بنين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.عقبة ريمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر	رئيسًا
أ. بغداد بنين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر	مشرفا ومقررا
أ.حنان بقاط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر	مناقشًا

السنة الجامعية:2025/2024

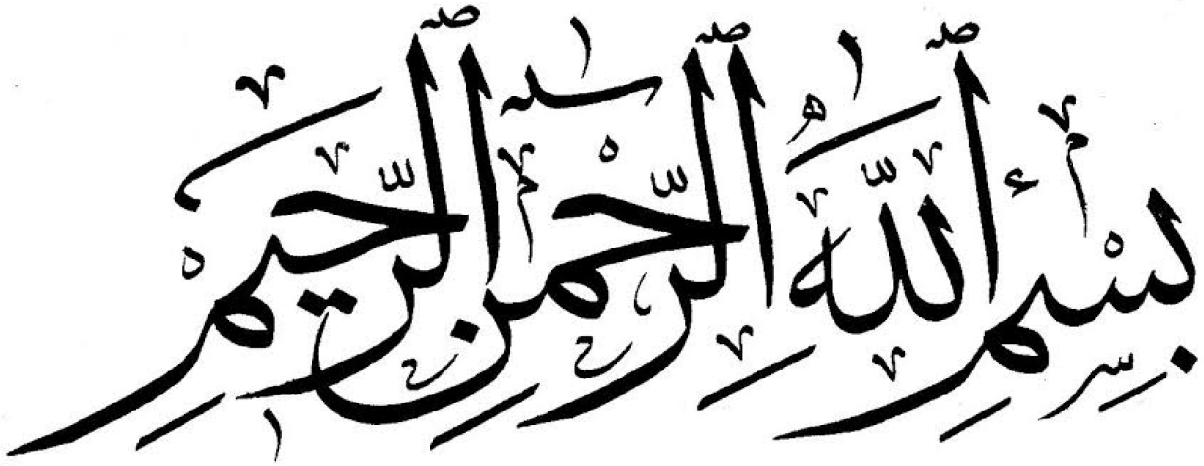
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

قبل كل شيء، نحمد الله ونشكره سبحانه عز وجل ونقول:

" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

(النمل -19)

" اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضي " .

يسعدنا أن نتقدم بوافر الشكر خالص الثناء وعظيم التقدير والعرفان إلي الأستاذ المحترم "**بنين بغداد**" وذلك لتفضله بالإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة، فألف شكر وجزاك الله كل خيرا على ما قدمته لإنجاز هذا العمل .

كما نتقدم كذلك بالشكر للأساتذة الكرام" **قعيد إبراهيم، أحمد نصير، وفاء رمضاني**"، كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم قبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها

والي كل من ساعدنا على تقديم هذا العمل من بعيد أو من قريب .

جزأكم الله خيرا وبارك الله فيكم جميعا .

نسرين

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك" الله جل جلاله"

حين ينادوني باسمه أسعد وأزدهي . .بأني ابنته وثمرته . .من رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريقًا في عينيه حفظه الله . . . . . إليك والدي العزيز

رفيقتي وأماني . . بطلتي ومعلمتي الأولى . . .من علمتني معنى الحنان والعطاء . .معنى الصبر والقوة والحب . . من كان دعاؤها ورضاها بوصلتي في المسير حفظها الله . . . . . إليك أمي الحبيبة

إلى إخوتي وأختي نجاح إلى سندي في الحياة بعد أبي . . . إلى رفيق دربي الذي يضيء حياتي الذي أرتوي منه الحب والحنان إلى خطيبي " *بلال بلول* "

إلى التي لم تلدها أمي دمتي لي شيء جميل لا ينتهي " نوال قابوسة "، إلى " أعز الصديقات " التي أهداني إياهن القدر اللواتي يعرفن معنى الصداقة إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل طالب علم، إلى كل من علمني حرفًا ، كلمةً، جملةً، حكمةً، مقياسًا ،

إلى بلدي الجزائر إلى كل من حرص على رفع شعلة العلم والمعرفة .

نسرين

الإهداء

إلى من كان وجودهم سراً في ثباتي، ودعاؤهم مدادًا لطريقي...

إلى أبي الغالي، الذي زرع في قلبي معنى الإصرار والعمل، وتحمل مشاق الحياة لأجل أن يرى ابتسامتي تشرق. جزاك الله عني خير الجزاء، وجعل كل ما قدمته لي نورًا لك في الدنيا والآخرة.

وإلى أمي الحبيبة، نبع الحب اللامحدود، وصبر السنوات، وسر دعوات السحر التي كانت تضيء ظلماتي. أسأل الله أن تحفظكِ لي وتحميكِ بقدر ما بذلتِ من حب، وسهرتِ من ليالٍ، وضحيتِ من أجل أحلامي.

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا سندًا لا يميل، وأملًا لا يخبو، وفرحًا يلون دربي حين يشتد التعب...

أشكركم على دعمكم، ومساندتكم، ومواقفكم الصادقة التي أثمرت هذا الإنجاز.

وإلى صديقتي المقربة نسرين فار، التي كانت دائمًا النور الذي يرافق خطواتي، والسند الذي لم يتخلَّ يومًا، شكرًا لكِ من القلب، لأنكِ كنتِ العون والرفيقة، في اللحظات الصعبة والجميلة على السواء.

لكم جميعًا... أهدي هذا العمل عرفانًا وحبًا، وامتنانًا لا تفيه الكلمات حقه.

أسأل الله أن تجعلني سبب فخر لكم كما كنتم دائمًا مصدر قوتي وإلهامي

نوال

ملخص الدراسة

1. باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير عدم تماثل الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987-2020م)، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة الغير خطية (NARDL)،وعليه تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين أساسيين المتغير المستقل هو الإنفاق الحكومي الاستثماري والمتغير التابع هو التنويع الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.

وقد بينت الدراسة وجود علاقة عكسية غير خطية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال (1987-2020م)، كما أظهرت نتائج تقديرات (NARDL)أن التأثيرات الموجبة للإنفاق الحكومي الاستثماري لها تأثير سلبي على التنويع الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، وتبين أن هناك آثار متماثلة للتأثيرات الإيجابية والسلبية للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الإستثماري، التنويع الاقتصادي، مؤشر هيرفندال هيرشمان، الجزائر، نموذجNARDL.

2.باللغة الأجنبية

Abstract

This study aims to know the impact of the asymmetry of government investment spending on economic diversification in Algeria during the period (1987-2020), using the non-linear autoregressive lag (NARDL) methodology. Accordingly, a standard model was estimated that includes two basic variables: the independent variable is government investment spending and the dependent variable is economic diversification expressed by the gross domestic product.

The study showed the existence of a non-linear inverse relationship between government investment spending and economic diversification in Algeria during (1987-2020). The results of the (NARDL) estimates also showed that the positive effects of government investment spending have a negative impact on economic diversification in Algeria in the short term, and it was shown that there are similar effects of the positive and negative effects of government investment spending on economic diversification in Algeria.

Keywords: Government investment spending, economic diversification, Herfindahl-Hirschman index, Algeria, NARDL model

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
ملخص	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة العامة	أ– د
الفصل الأول:التأصيل النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي	37–6
المبحث الأول:التحليل النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري	7
المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي الاستثماري	8
المطلب الثاني: مجالات الإنفاق الحكومي الاستثماري وآثاره	13
المطلب الثالث: فعالية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري	16
المبحث الثاني: إطار مفاهيمي حول التنويع الاقتصادي	18
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	19
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهم أهدافه	20
المطلب الثالث: مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة لأثر الأنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي	26
المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية والعربية	26
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	30
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	33
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي خلال	78–38

	الفترة (1987–2020م)
39	المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
40	المطلب الأول: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة
45	المطلب الثاني: واقع الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر(1987–2020م)
60	المبحث الثاني:تقدير العلاقة القياسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1987–2020م)
60	المطلب الأول: الدراسة القياسية للنموذج
66	المطلب الثاني: نتائج اختبارات التشخيصية لنموذج NARDL المقدر
78	خلاصة الفصل الثاني
79	الخاتمة العامة
83	المراجع والمصادر
94	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	يوضح المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	33
1.2	يوضح متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	46
2.2	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للفترة(1987–2020)	47
3.2	تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004–2020)	50
4.2	تطور قيم مؤشر هيرفدال–هيرشمان لتنويع الصادرات في الجزائر	51
5.2	تركيبة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2004–2020)	52
6.2	تطور قيم مؤشر هيرفدال–هيرشمان لتنويع الواردات في الجزائر	53
7.2	القيمة المضافة لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي(1987–2020)	55
8.2	تطور قيم مؤشر هيرفدال–هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(1987–2020)	58
9.2	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار و(ADF) اختبار(pp)	62
10.2	يوضح اختبارNARDL	64
11.2	يوضح اختبار حدود النموذج(Bounds test)	66
12.2	اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي لنموذج(BG)	67
13.2	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي(اختبار ARCH)	67
14.2	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	68
15.2	نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات في الأجل الطويل	69
16.2	نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات في الأجل القصير	70
17.2	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	74

18.2	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	75

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة(1990–2020)	48
2.2	تطور مؤشر هيرفدال– هيرشمان لتنويع الصادرات والواردات خلال الفترة (2004–2020)	54
3.2	فترات إبطاء لنموذج NARDL	63
4.2	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي JARQUE– BERA	68
5.2	اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل	70
6.2	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج NARDL	72
7.2	اختبار الأداء التنبؤي لنموذج NARDL	73

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية العامة للدولة من 1963إلى2020	95
02	تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات	96
2.2	تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات(2009-2013)	97
3.2	تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات(2014-2018)	98
4.2	تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات(2016-2020)	99
03	إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني	100
1.3	إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(1986-1994)	100
2.3	إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(1995-2003)	101
3.3	إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(2004-2012)	102
4.3	إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(2013-2020)	103
04	فترات إبطاء لنموذجNARDL	104
05	يوضح اختبارNARDL	105
06	يوضح اختبار حدود النموذج(Bounds test)	106
07	اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي لنموذج(BG)	106
08	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي(اختبار ARCH)	107
09	نتائج اختبارJARQUE-BERA	107
10	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	107
11	نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات في الأجل الطويل	108
12	نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات في الأجل القصير	108
13	نتائج اختبار مضاعف التأثير التراكمي غير المتماثل	109
14	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	109
15	اختبار الأداء التنبؤي لنموذجNARDL	110

16	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	110
17	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	111

المقدمة العامة

مقدمة

في خضم التحديات الاقتصادية العالمية المتصاعدة والسعي الحثيث نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، يبرز التنويع الاقتصادي كهدف استراتيجي محوري للعديد من الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل أساسي على مصدر دخل وحيد، وخاصةً الدول الريعية. وفي هذا السياق، تتبوأ الجزائر مكانة خاصة، حيث يهيمن قطاع المحروقات بصورة لافتة على هيكل صادراتها.

لقد أضفى هذا الاعتماد الكبير على النفط طابعًا هشًا على الاقتصاد الجزائري، وجعله عرضة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. وقد تجلى ذلك بوضوح مع الانخفاض الأخير في أسعار النفط، الذي أثر بشكل مباشر على إيرادات الميزانية العامة للدولة، كونها مرتبطة بشكل وثيق بالعائدات النفطية. هذا الوضع الحساس دفع صناع القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر إلى إيلاء أهمية قصوى لمسألة تنويع مصادر الدخل القومي بعيدًا عن قطاع المحروقات. فالهدف الطموح يتمثل في تعزيز وتنمية قطاعات اقتصادية متعددة قادرة على المساهمة بفاعلية في تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي ومستدام، وبالتالي تعزيز مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي.

وانطلاقًا من هذه الضرورة الملحة والحاجة الماسة إلى رسم مسار استراتيجي واضح المعالم لعملية التنويع الاقتصادي في الجزائر، والتي تُعد بطبيعتها عملية معقدة ومتشعبة تتطلب تضافر عوامل دقيقة ومتنوعة لتحقيق النجاح المنشود، تبرز أهمية توجيه الإنفاق العام الاستثماري كأداة اقتصادية فاعلة وقادرة على إحداث تحول إيجابي في بنية الاقتصاد الوطني. فمن خلال الاستغلال الأمثل للإنفاق الحكومي في المشروعات الاستثمارية، يمكن تطوير وتقوية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشكل النسيج الاقتصادي للبلاد.

وبذلك، تصبح السياسة الرشيدة والفعالة للإنفاق العام الاستثماري نقطة ارتكاز أساسية للانطلاق نحو بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومتينة، قادرة على توليد مصادر دخل جديدة ومستدامة للاقتصاد الوطني، وتحرره تدريجيًا من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

1.مشكلة البحث

وفي هذا السياق، يبرز الإنفاق الحكومي الاستثماري كأداة محتملة لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود. بناءا على ما ذكر، سوف نتطرق من خلال هذه الدراسة إلى أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع

الاقتصادي، استنادا إلى دراسة تحليلية وقياسية للاقتصاد الجزائري، وعلى هذا الأساس فإن السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن على النحو الآتي:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987–2020م) باستخدام نموذج NARDL؟

من خلال السؤال الجوهري للدراسة، وبناءا على تداخل الإطار النظري والتطبيقي في العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والانفتاح الاقتصادي يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية والتي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي:

– ما هو المؤشر الأمثل لقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

– هل توجد علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر؟

– هل هناك آثار متماثلة أم غير متماثلة للتأثيرات الإيجابية والسلبية للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

2.فرضيات البحث

على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات السابقة حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقا لهذه الدراسة وهي كالآتي:

- أن للتنويع الاقتصادي عدة مؤشرات إحصائية يقاس بها والتي من ضمنها مؤشر هيرفدال–هيرشمان.

– توجد علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي.

– توجد آثار متماثلة للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

3.أهداف البحث

نظرا للاعتبارات السابقة، فإن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- معرفة أهم القطاعات المساهمة في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

– محاولة إبراز آثار الإنفاق الحكومي الإستثماري على التنويع الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

– تحليل العلاقات القياسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987-2020م).

4.أسباب اختيار البحث

لعل من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع البحث الذي بين أيدينا والذي عنوانه أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر(1987-2020م)، نذكر على الخصوص الاعتبارات الآتية:

– يدخل الموضوع ضمن صميم التخصص وهو تطبيق الطرق الكمية على الظواهر الاقتصادية.

– يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والحديثة نسبيا.

– التنبيه بوجوب إيجاد حلول للحد من الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات لكونه مرتبط بتقلبات أسعار النفط.

5. إطار الدراسة

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني ارتكزت الدراسة على الجزائر، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة ما بين (1987-2020م) ويعود سبب اختيار هذه الفترة هو اعتبار هذه الفترة فترة تحول الاقتصاد الجزائري من نظام إشتراكي إلى نظام رأس مالي، بما في ذلك فترة الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات، وفترات ارتفاع أسعار النفط وما تلاها من تحديات، مما يوفر سياقًا غنيًا لتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي.

6.منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع المذكرة وإرادة منّا للوصول إلى كافة تطلعاتها، كان لزاما علينا الاعتماد على مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الاقتصادية حيث حاولنا توظيف كل واحدة منها كلما دعت الحاجة البحثية إلى ذلك.

بشكل عام، فقد اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الأدبيات النظرية والأدوات والإجراءات كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الذي من خلاله درسنا معطيات الدراسة وتحليل تأثير التنويع الاقتصادي بالإنفاق الحكومي الاستثماري.

7.خطة البحث وهيكله

بناءا على الهدف والفرضيات الموضوع آنفا، وللإلمام بجوانب موضوع البحث، إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي بحيث قسمنا الدراسة إلى فصلين مسبوقة بمقدمة عامة وتتلوها خاتمة عامة، وتضمن كل فصل جانبا من جوانب الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول عرضنا فيه التأصيل النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي ،والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة المفاهيم الأساسية للإنفاق الحكومي الاستثماري، أما المبحث الثاني تم فيه تناول المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي، وفي المبحث الثالث تم عرض بعض الدراسات العلمية السابقة لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى المبحث الأول للتحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة يستند إلى الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة و أيضا واقع الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر (1987-2020م) أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتم تقدير العلاقة القياسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي أما في المطلب الأول الدراسة القياسية للنموذج والمطلب الثاني نتائج اختبارات التشخيصية لنموذج NARDL المقدر.

وفي الأخير تم ختم هذا العمل بخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما سيتم التوصل إلى إثبات صحة فرضيات الدراسة أو نفيها، ثم تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:التأصيل النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي

الفصل الأول:التأصيل النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي

يُعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد الأدوات الرئيسية التي تمتلكها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال توجيه الاستثمارات الحكومية نحو قطاعات متنوعة، تسعى الدول إلى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة، مثل تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وتحقيق التنوع الاقتصادي.

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية خاصة في عالمنا المعاصر، حيث تسعى الدول إلى تقليل اعتمادها على مصدر واحد للدخل، وتنويع مصادر اقتصادها لتعزيز الاستدامة والقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية. ويُعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري أداةً فعالة لتحقيق هذا الهدف، حيث يمكن من خلاله توجيه الاستثمارات نحو قطاعات جديدة واعدة، وتطوير القطاعات القائمة، وبناء القدرات الوطنية في مختلف المجالات.

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة الأدبيات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول: التحليل النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري**
- **المبحث الثاني: إطار مفاهيمي حول التنويع الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: التحليل النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول لتوجيه الاقتصاد وتحقيق أهدافها، فهو يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، نظرا للدور الذي يقوم به هذا الأخير، في تحقيق الأهداف المرجوة، وتحقيق الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي.

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد أقسام الإنفاق الحكومي، بالنظر إلى أهميته في تنمية الثروة الوطنية، وارتباطه بالبعد الزمني وجانب الكفاءة الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، فبات العمل على ضبط هذا النوع من الإنفاق والبحث عن التشكيلة المثلى له أحد أهم أهداف كل دولة. لذا سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على الحكومي الاستثماري بما في ذلك مجالاته وآثاره، والتطرق إلى سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري، وهي مقسمة على ثلاث مطالب كما يلي:

- ✓ ماهية الإنفاق الحكومي الاستثماري
- ✓ مجالات الإنفاق الحكومي الاستثماري وآثاره
- ✓ فعالية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي الاستثماري

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال التطرق إلى تعريفه وخصائصه، أهميته وأهدافه.

أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي الاستثماري

قبل التطرق إلى مفهوم الإنفاق الحكومي الاستثماري سوف نتطرق إلى ماهية الإنفاق الحكومي.

1.ماهية الإنفاق الحكومي

سنتطرق إلى تعريف الإنفاق العام وعناصره

1.1 . تعريف الإنفاق العام

- ✓ النفقات العامة Government Expenditure هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[1]
- ✓ تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.[2]
- ✓ مما سبق يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنها مبالغ مالية تخصصها الدولة لإشباع حاجات عامة منها ما يتعلق بنفقات التسيير ومنها ما يتعلق بنفقات التجهيز.

2.1 . عناصر الإنفاق العام

يتكون الإنفاق الحكومي من ثلاث عناصر والمتمثلة فيما يلي:

---

[1] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، ص:91.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة _ الإيرادات العامة_الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008،ص: 25.

- ✓ **الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي:** بمعنى أنه يأخذ شكل نقدي دائما من أجل تسهيل مراقبة الحكومة للإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أن جميع التعاملات تتم بواسطة النقود.[1]
- ✓ **صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى سلطاتها المكونة لها:** لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا كان مصدره شخص عام ويتوفر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة الصادرة من الحكومة التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة.[2]
- ✓ **تحقيق المنفعة العامة:** إن الهدف الأساسي من الإنفاق العام هو تحقيق المنفعة العامة، أي من الضروري استخدام الإنفاق العام من أجل إشباع حاجات عامة(خدمات الأمن والدفاع والقضاء،المواصلات ، المرافق العامة)، وذلك انطلاقا من مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء.[3]

2. تعريف وخصائص الإنفاق الحكومي الاستثماري

سنتطرق أولا إلى تعريف الإنفاق الحكومي الاستثماري

1.2 تعريف الإنفاق الحكومي الاستثماري

- ✓ وهي تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية أي تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية.[4]
- ✓ بالنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية Depeses en capital تلك النفقات التي تخصص لزيادة تكوين رأس المال كنفقات الإنشاء والتعمير والاستثمارات العامة .[5]

---

[1] يحي بن سلمان،**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا(دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2018-2019 ،ص:3.

[2] حسين رحماني ومختار زقوني، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر،2021-2022،ص:2.

[3] يحي بن سلمان، مرجع سبق ذكره،ص:4.

[4] مجدى شهاب، **أصول الإقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004، ص:206.

[5] محمد سعيد فرهود، **علم مالية العامة(مع دراسات التطبيقية من المملكة العربية السعودية)**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1403/1402ه، ص:68.

- ✓ ويقصد بها تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع كنفقات إنشاء المشروعات الجديدة من طرق وغيرها.[1]
- ✓ هو نفقات حكومية تهدف لتنمية الثروة القومية والنمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي نفقات حكومية تخصص لتكوين رؤوس أموال العينية مثل مشاريع البنية التحتية، وينقسم الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى:[2]

- **إنفاق استثماري إنتاجي:** وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج الاستثماري في مجالات الصناعة والزراعة والبناء والنقل، وهي تفوق 40% من الميزانية العامة في معظم الأحيان.
- **إنفاق استثماري غير إنتاجي:** وتتمثل في النفقات الموجهة لخدمات قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع الثقافة.

2.2 خصائص الإنفاق الحكومي الاستثماري

يتميز الإنفاق الحكومي الاستثماري بمجموعة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:[3]

- ✓ الإنفاق الاستثماري الحكومي إنفاق غير متكرر.
- ✓ ينجم عن الإنفاق الحكومي الاستثماري زيادة في رأس المال الإنتاجي.
- ✓ يسهم الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية.
- ✓ يتميز بالمرونة بحيث تستطيع الدولة زيادة أو خفض الإنفاق الاستثماري وفقا لمستوى النشاط الاقتصادي.
- ✓ يتم تمويل الإنفاق الرأسمالي من خلال القروض الداخلية والخارجية أو من خلال الإصدار النقدي أو فائض الموازنة إن وجد.
- ✓ ضخامة مبلغ الإنفاق الحكومي على تمويل مشروع واحد.

---

[1] نادية العقون والطاهر قانة، **مدخل إلى علم المالية العامة**، دار الكلمات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021 ،ص ص:109،108.

[2] أسامة بن عزيز وزينب شباب، **أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL-**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد:04، العدد:02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، ص:5.

[3] فاتح غراز ويوسف كزيو، **دور سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر(1990-2016)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر،السنة الجامعية:2017-2018،ص ص:20،19.

ثانيا: أهمية الإنفاق الحكومي الاستثماري وأهدافه.

1. أهمية الإنفاق الحكومي الاستثماري.

يلعب الإنفاق الحكومي الاستثماري دورا هاما في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية للدول وتنميتها، ويمكن حصر دوره في ما يلي:

1.1. تحقيق المنفعة العامة جراء زيادة معدلات العمالة ومواجهة البطالة، هذا يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل، هذا الأخير يزيد من فعالية الأفراد;

2.1 . تحسين مستوى معيشة الأفراد نتيجة زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب دخل الفرد، بسبب زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنويع في المنتجات والمنافسة في السوق التجارية;

3.1 . توظيف جميع عناصر الإنتاج من أجل توفير السلع والخدمات في المجتمع،يساعد كذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية بالخصوص عند توظيف عناصر الإنتاج الرأسمالية;

4.1 . خلق مناصب شغل جديدة والقضاء على البطالة والفقر;

5.1 . دعم الحكومة للمنتج المحلي من خلال دعم المشاريع القائمة وتقوية المؤسسات المحلية مقابل المؤسسات الأجنبية;

6.1 . زيادة معدلات التكوين الرأسمالي من خلال تكوين الثروة وتنميتها.[1]

7.1 . التأثير على أسعار العملات وأسعار الفائدة;

8.1 . تحقيق توازن في ميزان المدفوعات;

9.1 . رفع مداخيل الدولة في ميدان الجباية الضريبية نتيجة زيادة الضرائب المفروضة وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات.[2]

2. أهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري

[1] وسيلة بوفنش، **أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR خلال الفترة 2000-2018**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد:08، العدد:01، المركز الجامعي بميلة، الجزائر ،2022، ص ص:206،207.

[2] رشيد ساطور،**محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص- دراسة قياسية:1970-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص القياس الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية:2012-2013،ص ص:26،27.

يهدف الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تحقيق المنفعة العامة ويترتب عن هذا الحكم نجاح هذا الاستثمارات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، والاجتماعية والمالية والسياسية، فيما يلي أهم أهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري:

1.2. يهدف إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى القضاء عن البطالة ، والتحكم في التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية;

2.2. يتم توزيع الدخل بشكل ملموس عن طريق الإنفاق الحكومي الاستثماري، من خلال دعم التشغيل والتوظيف انطلاقا من حجم الاستثمارات الحكومية، بحيث يتم توفير احتياجات هذه الاستثمارات من عناصر التشغيل من الموردين لها فيزداد حجم نشاطهم مما يؤدي إلى تراكم الدخل ككل;

3.2. يهدف الإنفاق الاستثماري إلى سد الفجوة بين الادخار الكلي وبين احتياجات الاستثمار;

4.2. يهدف الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومواجهة السيطرة الأجنبية، وتخفيف الاحتياجات والمظاهرات الناتجة عن تردي الظروف الاجتماعية والتنموية.[1]

5.2. السعي من أجل تحسين ميزان المدفوعات وتصحيح الإختلالات القائمة به، من خلال رفع الإنتاج الوطني من السلع والخدمات لتحقيق الإكتفاء الذاتي، والعمل على زيادة الصادرات وتقليص الواردات;

6.2. تعزيز القدرات التفاوضية للدولة والمنظمات وأفراد المجتمع وتحسين المستوى المعيشي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع الضرورية من سلع وخدمات، وبالتالي سوف يتم تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.[2]

[1] الطيب عبابو، **سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية للفترة(1990-2021)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد:19، العدد:31، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر،2023 ،ص ص:100،99.
[2] رشيد ساطور، مرجع سبق ذكره،ص ص:28،27.

المطلب الثاني: مجالات الإنفاق الحكومي الاستثماري وآثاره

سوف نتطرق أولا إلى مجالات الإنفاق الحكومي الاستثماري.

أولا: مجالات الإنفاق الحكومي الاستثماري

تتمثل مجالات الإنفاق الحكومي في ما يلي:

1. الإنفاق لتمويل المشاريع الإنتاجية

ينقسم هذا الإنفاق على نوعين من الأنشطة، الأنشطة السلعية (الأنشطة الزراعية، الصناعية، التحويلية والصناعات الإستخراجية)، والأنشطة الخدمية الإنتاجية(النشاط السياحي والتجاري)، إن عملية إنتاج السلع والخدمات تساهم بشكل كبير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة، فهي تمثل في الكثير من الدول الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي خاصة تلك الدول التي كانت تابعة للنظام الاشتراكي، والتي تمر بفترة اقتصادية انتقالية، ويعمل هذا الإنفاق بشكل أساسي على زيادة الإنتاج المحلي، وهو الأساس للنهوض بالاقتصاد ولفت انتباه الاستثمار العالمي.[1]

2. الإنفاق في مجال البنية التحتية

هو مجموع الخدمات التي تقدمها الدولة، والمنشآت التي تتولى الدولة تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات المعتمدة عن العمالة الكثيفة(جمع النفايات، خدمات النقل العامة)، وتتكون البنية التحتية من الطرق والمطارات، الموانئ والسكك الحديدية ومحطات شرب المياه وخدماتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتها، بالإضافة إلى شبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي، الاتصالات ومرافقها، وكذلك الخدمات الصحية والسكن والتعليم.[2]

3. الإنفاق من أجل تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية

"في ظل إتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المنخفضة على القروض الاستثمارية، تقوم الدولة بتسديده لصالح

[1] هاجر سلطاني، **دور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية الشاملة- الإمارات العربية المتحدة نموذجا-**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد:06، جامعة الجزائر3، الجزائر،2016، ص:309.
[2] المرجع السابق، ص:310.

البنوك التي تقوم بعملية الإقراض حيث يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من أجل جذب وتوسيع الاستثمارات".[1]

4. الاستثمار في العنصر البشري

وهو الإنفاق الاستثماري في مجالات مختلفة(الخدمات الصحية، التعليم، التدريب المهني....إلخ)، وهو مخصص لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد، كما يؤدي هذا الإنفاق إلى تراكم رأس المال البشري.[2]

ثانيا: آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري

للإنفاق الحكومي الاستثماري آثار تتمثل فيما يلي:

1. أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على البنية التحتية

لقد اكتسبت الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية أهمية كبيرة في الأجندات السياسية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. حيث سعت الحكومات إلى زيادة إنفاقها على المشروعات العامة كجزء من جهودها لتحفيز النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من وضوح الفوائد المجتمعية لهذه الاستثمارات، فإن الدراسات الاقتصادية قد أهملت هذا المجال لفترة طويلة، إلى أن جاءت أعمال رائدة أوضحت أن تراجع الاستثمار العام في البنية التحتية أثر سلبا على نمو الإنتاجية وأداء الاقتصاد;

كما أن العائد على الاستثمار في البنية التحتية مرتفعا جدا، ويعتبر مكملاً للاستثمار الخاص. وتدعم النظرية الاقتصادية فكرة العلاقة الموجبة بين الإنفاق على البنية التحتية والنمو الاقتصادي، حيث تعتبر البنية التحتية أحد المدخلات في دالة الإنتاج وتسهم في زيادة النمو طويل الأجل. وتتميز العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي بالتعقيد نظرا لتأثيرها المباشر وغير المباشر على الإنتاج والاستهلاك، حيث تخلق العديد من الخارجيات التي ترفع إنتاجية الاقتصاد وتزيد من قدرته على النمو.[3]

---

[1] بغداد بنين، **إستخدام نموذجNARDL لدراسة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر(1986-2018)**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية،المجلد:02، العدد:07،جامعة الشهيد حمه لخضر،الجزائر ،2022،ص:266.

[2] فاتح غراز ويوسف كزيو، مرجع سبق ذكره،ص: 21.

[3] إسراء عادل الحسيني، **هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012،ص:19.

2.أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على البطالة

أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على البطالة وهذا ما أثبتته النظرية الكينزية، بحيث أن البطالة في فترات الكساد تنتج عن نقص الطلب الكلي، حيث لا يتحقق التوازن في سوق العمل كما هو لحال في سوق السلع والخدمات. وبما أن توفير فرص العمل والقضاء على البطالة يمثل أحد العوامل الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، يجب على الدولة التدخل لتنشيط الطلب الفعال من خلال تبني سياسة إنفاق استثماري توسعية، ويتم ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة معدلات التشغيل.[1]

3. أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستثمار الكلي

يحد الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على عدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي:[2]

- ✓ نسبة النمو الاقتصادي
- ✓ الكفاءة الإنتاجية الوطنية
- ✓ الميل الحدي للاستهلاك

في حالة زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني أي زيادة الكفاءة الإنتاجية، فإنه سيكون هناك أثر إيجابي على معدلات الاستثمار القومي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، هذا الأخير يعمل على زيادة الاستثمار الخاص، ويمكن أن يكون عاملا لسد الفجوة في الاستثمارات الكلية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

4. نسبة الإنفاق الاستثماري على نسبة الصادرات إلى الواردات(الانفتاح التجاري):

تسعى الدول النامية جاهدة على تطبيق سياسات الانفتاح التجاري وذلك من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات للنهوض باقتصادها بالوصول إلى درجات مرضية من النمو الاقتصادي، وتعتمد هذه

[1] بغداد بنين وآخرون، **أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية(الإمارات_السعودية_الجزائر)**، مؤتمر التنمية المتوازنة، دراسات في رؤية الملك سلمان الاقتصادية، جامعة الملك خالد، السعودية،2019، ص ص: 6،7.

[2] رمضان مولوج، **قياس مدى فعالية الإنفاق الاستثماري العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990- 2018 حالة-الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022/2021، ص ص:83،82.

السياسات على مجموعة من الإجراءات التي تشمل الأنفاق الحكومي الاستثماري الذي يعتبر هذا الأخير محفزاً أساسياً للاقتصاد، حيث يمنح حزمة من التحفيزات للقطاعات الاقتصادية المختلفة مثل تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية، وتقديم التسهيلات المالية إنشاء هيئات تعنى بتطوير التبادل التجاري، ودعم قطاع الصادرات خاصة صادرات المحروقات، هذا الدعم يتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.[1]

5. أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج الوطني والنمو الاقتصادي

يرتبط الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق الكلي، حيث يؤثر الإنفاق الحكومي كأحد مكونات الإنفاق الكلي على مستوى الناتج المحلي، وتكمن أهمية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في قدرتها على زيادة الموارد الاقتصادية توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال تكوين رأس المال عبر المشاريع الحكومية، مما سنعكس إيجابا على نمو الناتج المحلي، وتتوقف درجة تأثير هذا الإنفاق على كفاءة استخدامه وإنتاجيته، حيث يساهم في زيادة الطلب الفعال على السلع الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج.[2]

المطلب الثالث: فعالية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

أولا: مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

الإنفاق الحكومي الاستثماري أداة أساسية لتنمية الثروة القومية عبر تكوين رأس المال. يشمل تكوين رأس المال الثابت (بمفهومه الضيق: مصانع وآلات وبضائع، أو الواسع الذي يضيف التقنية والصحة والتعليم وتحسين المعيشة) والتحويلات الرأسمالية. يضاف إليه "رأس المال الاجتماعي" المتمثل في البنية التحتية. يركز هذا الإنفاق على تطوير البنية التحتية ودعم المشاريع الإنتاجية، وهما نوعان متكاملان يصعب فصل آثارهما المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد.[3]

---

[1] بغداد بنين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص:8،7.

[2] هاجر سلطاني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر-الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر،2013-2014، ص:46.

[3] بغداد بنين وآخرون، مرجع يبق ذكره،ص: 5.

ثانيا: فاعلية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

تولي الحكومة أهمية قصوى لفاعلية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري. ولتحقيق ذلك، تعتمد على إعداد موازنة عامة متكاملة، تخضع لمراجعة مستمرة وتنسيق كامل بين وزارة المالية والوزارات الأخرى والجهات الحكومية المعنية. ويتم تحقيق هذا التنسيق والتعاون الفعال من خلال مدخلين أساسيين هما:[1]

1. مدخل القمة – القاعدة:

1.1 . تقوم وزارة المالية بتحديد التوجيهات والتعليمات الأساسية لإعداد الموازنة للوزارات والجهات الحكومية.

2.1 . يتم تحديد أهداف مالية واضحة وإطار استراتيجي للموازنة العامة.

3.1 . يتم تحديد سقف محدد للإنفاق الحكومي على المستويين الإجمالي ولكل وزارة أو جهة حكومية، مما يعزز استقلالية الوزارات في توزيع الأموال المخصصة.

4.1 . يتم إعداد أسقف مبدئية للقطاعات والوزارات بشكل تدريجي مع مراعاة البنود التي لا يمكن تغييرها أو التي تتطلب تعديلات طفيفة، مثل خدمة الدين العام والالتزامات الاستثمارية.

2. مدخل القاعدة – القمة:

1.2 . تقوم الوزارات والجهات الحكومية بتقديم طلبات الموازنة إلى وزارة المالية في حدود الأسقف المخصصة لها.

2.2 . قد يُسمح للوزارات بتقديم طلبات إضافية لتمويل برامج أو سياسات جديدة.

[1] المرجع السابق،ص ص:6،5.

المبحث الثاني : إطار مفاهيمي حول التنويع الاقتصادي

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، الناجم عن المورد الوحيد للدخل، ولهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات.

من أجل إبراز الأهمية التي تتولد عن التنويع في القاعدة الإنتاجية سنتطرق أولا إلى ماهية التنويع الاقتصادي ومن ثم نتطرق إلى أهميته وأبرز أهدافه وأخيرا التعرف على مؤشرات قياسه ومحدداته ، وهي مقسمة على ثلاث مطالب كالآتي:

- ✓ **ماهية التنويع الاقتصادي**
- ✓ **أهمية التنويع الاقتصادي وأهم أهدافه**
- ✓ **مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي**

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية التي يتعلق بها مستقبل مختلف الاقتصاديات ذات المصدر الواحد للدخل وخاصة الدول الريعية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي عدة تعاريف تختلف عن بعضها البعض باختلاف وجهات النظر لعل أهمها ما يلي:

1. هو العمل على توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية بحيث يشمل كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات واتساع الاقتصاد لخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص عمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية.[1]
2. كما يعرف التنويع الاقتصادي بالعمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد ما لتقليل مخاطر الاعتماد على قطاع واحد خاصة إذا كان ريعيا.[2]
3. يعرف صندوق النقد الدولي التنويع الاقتصادي على أنه" التحول إلى هيكل إنتاجي يكون أكثر تنوعا ينطوي على إدخال منتجات جديدة أو توسعة جديدة بما في ذلك منتجات ذات جودة أعلى".[3]

مما سبق يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي هو عملية تحول الاقتصاد من الاعتماد على قطاع أو منتج واحد إلى الاعتماد على مجموعة متنوعة من القطاعات والمنتجات. أي توسيع قاعدة الاقتصاد لتشمل أنشطة إنتاجية مختلفة، مما يقلل من الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

ثانيا: خصائص التنويع الاقتصادي

تتمثل خصائص التنويع الاقتصادي في ما يلي:[4]

1. التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية.

---

[1] عبد الحفيظ يحياوي،**القطاع السياحي ورهنات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة بالتعاون مع مشروع بحثPRFU، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر ، 2022، ص:69.

[2] أمراجع عطية السحاتي، **التنوع الاقتصادي ودوره في دعم التنوع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الليبي**، بنغازي، ليبيا ، ص:29.

[3] حنيفة زحاف وبشرى بن عجيلة، **التنويع الاقتصادي في الدول النفطية(ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر نموذجا)**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تومشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، السنة الجامعية:2023/2022 ،ص:09.

[4] سليم مجلخ ووليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019**، Revue Algérienne d Economie gestion ،المجلد:16، العدد:01، جامعة 8ماي 1945 ، قالمة الجزائر،2022،ص:50.

2. عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل.
3. عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني.
4. عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية.
5. عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهم أهدافه

يعزز التنويع الاقتصادي نهوض الاقتصاد الوطني لأي دولة، وفيما يلي سوف نبرز أهميته وأهدافه.

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

1.تقليل المخاطر الاستثمارية: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ،زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها;

2.تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:تبرز هذه الأهمية في حالة الدول التي تعتمد على تصدير منتج وحيد أو منتجات محدودة، فعند انخفاض أسعار تلك المنتجات المصدرة ،تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية;

3. تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة، لما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء كان سلعة استخراجية أو سلعة زراعية أو خدمة، فإن انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر وفي المقابل فإن تنويع الاقتصاد سيقلص من النتائج السلبية الناتجة عن هذا الانخفاض. [1]

4. تخفيض معدلات البطالة: يخلق التنوع الاقتصادي شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي خلق فرص عمل للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية

[1] أبو بكر بوسالم وآخرون ،**التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد:14،الجزائر،2018 ،ص:110.

بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي;

5. **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** من السلع والخدمات وزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.[1]

6. **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، وبالتالي ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج وهذا يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيًّا ومحلياً.[2]

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي فيما يلي:

1. **حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية:** تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية التي يرتبط اقتصادها بالمحروقات وهي السلعة التي تتميز بتقلبات الأسعار والمؤثرة سلبا في نقل الصدمات لمثل هذه البلدان;

2. **تطوير وتنمية مختلف القطاعات خارج المحروقات:** إن أزمة النفط التي حدثت في ثمانينات القرن الماضي، أجبرت الدول المتضررة خاصة الدول النفطية منها إلى انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي من خلال اتخاذ إجراءات هادفة، ومن ثم تشجيع باقي القطاعات الاقتصادية.[3]

3. رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من التركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع والخدمات.[4]

4. تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص;

5. توفير فرص عمل للمواطنين وتحجيم دور العمالة الوافدة;

6. زيادة القوة التفاوضية وتعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية.[1]

---

[1] منصوري حاج موسى وبوشرى عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد:02، العدد:07، 2018 ،ص:247.

[2] أحمد ضيف وأحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 14، العدد:19، جامعة البويرة، الجزائر،2018 ،ص:22.

[3] هواري خيثر وعزازن حفيظة، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية وماليزيا**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، الجزائر، ص ص:101،100.

[4] خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد:19، العدد: 01 ،جامعة حلوان، مصر،2018،ص:78.

7.زيادة معدلات النمو الاقتصادي بزيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بها.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، إذ أنه يوجد مؤشرات إحصائية لقياسه، كما توجد محددات مرتبطة به تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المطلب.

أولا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها لأغراض القياس لعل أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1. مؤشر هيرفندل–هيرشمان Normahized Herfindahl Hirschman Index:

يعتمد مؤشر هيرفندال–هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المؤشر بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.[3]

هذا المؤشر استخدمه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير وأمكن التعبير عن معامل هيرفندل–هيرشمان بالمعادلة التالية: [4]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{xi}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

---

[1] منال بحري وآخرين، **التنويع الاقتصادي في الدول النامية في ظل تحديات الثروة النفطية دراسة حالة (النرويج- الإمارات العربية المتحدة- الجزائر)**،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، السنة الجامعية: 2017/2016،ص:24.

[2] مقدم رونق وقادري فتيحة، **مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات- دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020**-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،السنة الجامعية:2022/2021 ،ص:5.

[3] ابتسام مهيز وناجي بن حسين، **تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هيرفندل-هيرشمان خلال الفترة 2001-2020**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد:10، العدد:01، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري، الجزائر،2023،ص:147.

[4] عادل محمد خليفة غانم ومهدي بن معيض السلطان، **دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد:30،العدد:01، جامعة الملك سعود، السعودية، 2020،ص: 18.

حيث أن: H تمثل معامل هيرفندل–هيرشمان كمؤشر للتنويع الاقتصادي، n تمثل عدد الأنشطة أو القطاعات، xi تمثل قيمة المتغير في النشاط أو القطاع، x تمثل القيمة الإجمالية للمتغير في جميع الأنشطة أو القطاعات. وتتراوح قيمة معامل هيرفندل–هيرشمان بين الصفر والواحد، أي ($0\leq H\leq 1$).

فإذا كانت قيمة معامل هيرفندل–هيرشمان تساوي الصفر، يكون هناك تنوع كامل في الاقتصاد. أما إذا كانت القيمة تساوي الواحد الصحيح، فإن التنوع يكون معدوما.

2. مؤشر أوجيف Ogive :

تم استخدام هذا المؤشر لأول مرة من طرف 1938 عام Tress لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: [1]

$$OGV = \sum_{i=1}^{I} I(bi - \frac{1}{I})^2$$

حيث أن:

I: عدد القطاعات في البلد، bi:حصة القطاع من النشاط الاقتصادي

3. مؤشر جيني:

مؤشر جيني ليس حساس لعدد الملاحظات بغض النظر عن عدد القطاعات في العينة، لا يؤثر التغيير في عدد القطاعات على قيمة المؤشر يتم استخدامه معادلة براون لكل دولة وسنة، العينة يتم فرزها حسب خطوط التصدير، مفهرسة بواسطة k عن طريق زيادة ترتيب قيمة التجارة x، بحيث تكون $X_K <$

[1] موسى وسعيد رياض، **أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، السنة الجامعية:2023/2022 ،ص:15.

X_{K+1} أسهم التصدير التراكمية $X_K = \frac{\sum_{i=1}^{K} xi}{\sum_{i=1}^{K} xi}$، الحصص التراكمية في عدد الصادرات الخطوط هي ببساطة k/n ومنه صيغة براون لمعامل جيني هي: [1]

$$G = |1 - \sum_{k=1}^{n}((Xk - Xk - 1)(2k - 1)/n|$$

يعتمد الوزن الممنوح لكل خط إنتاج في معامل جيني على مرتبته وليس على قيمته المطلقة، وبالتالي فإن معامل جيني يترجم وظيفة حساسة للتغير في الترتيب أكثر من التغيرات في حصة التصدير.

4. **مؤشر فلاديمير كوسوف**: يأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية:[2]

$$\mathbf{Cos} = \frac{\sum_{i=1}^{n} ai \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} ai^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن:

ai: الأهمية النسبية لكل نشاط في مجمل قيمة المتغير في فترة الأساس.

βi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل قيمة المتغير الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos:مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث كلما اقتربت قيمته من الصفر(Cos=0) دل على حصول تغيرات هيكلية في المتغير المدروس، وعلى العكس في حال الابتعاد عن قيمة الصفر دل على نقص التغيرات الهيكلية.

ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي

توجد بعض المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل في الآتي:[3]

---

[1] نورة بوعلاق وآخرون، **دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة- دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال-** ،مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد:05، العدد:01، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022 ،ص ص:338،337.

[2] محمودي مليك، **فعالية التنويع الاقتصادي في الحد من التبعية لقطاع المحروقات-الإمارات العربية المتحدة** ،مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد:07، العدد:01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2023،ص:345.

[3] فاروق موساوي ووردة بوسنة، **التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي1945، قالمة، الجزائر، السنة الجامعية:2016-2017 ،ص:20.

1. **العوامل المادية:** تتمثل في الاستثمار ورأس المال البشري.
2. **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
3. **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
4. **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
5. **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي

سوف نستعرض في هذا المبحث بعضا من الدراسات الوطنية والعربية كذلك الأجنبية، التي ركّزت على الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي، في المطلب الأول تم عرض الدراسات باللغة العربية أما المطلب الثاني فقد عرضت فيه الدراسات السابقة الأجنبية، واستخراج أوجه التشابه والاختلاف في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية والعربية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي

في هذا المطلب سنعرض الدراسات السابقة الوطنية وكذلك العربية.

أولا: الدراسات الوطنية

1- دراسة علي مكيد وسومية فرقاني، (2016).

هدفت هذه الدراسة قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية في الجزائر، باستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي كمحدد أساسي للتنمية الاقتصادية، بالاستعانة من عدة أساليب إحصائية في برنامج (EVIEWS.7) لعرض وتحليل نتائج الدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ارتباطيه قوية بين التغيرات في الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي في الجزائر.[1]

2- دراسة فاطمة الزهرة عماري وعلي سنوسي،(2020).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الإنفاق العام الاستثماري في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وتنويع منتجاته وصادراته خارج قطاع المحروقات خلال الفترة2001-2018، وذلك من خلال

[1] علي مكيد وسومية فرقاني، مرجع سبق ذكره.

استعراض تطور الإنفاق العام الاستثماري وقياس التنويع الاقتصادي بمؤشر هيرفندل-هيرشمان وقياس التنويع الهيكلي بمؤشر التغير الهيكلي.

بحيث تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري لم يلعب دورا فعال في تنويع الاقتصاد بحيث بقية الإيرادات النفطية الممول الأساسي لميزانية الدولة، كما لم تفوق مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات 6% من أجمالي الصادرات، ولم تقل قيمة مؤشر هيرفندل عن0.10 للفترة من2001إلى2018.[1]

3- دراسة الطيب عبابو، (2022).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بحجم الاستثمار الكلي المعبر عنه بالتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ومدى تأثيره عليه، والنتيجة المتحصل عليها والتي أثبتتها هذه الدراسة باستخدام المنهج القياسي وبتوظيف نموذج تصحيح الخطأ على وجود علاقة إيجابية بينهما، فكلما زاد الإنفاق الحكومي الاستثماري بوحدة واحدة زاد الاستثمار الكلي ب0.02 وحدة، هذا ما يفسر أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤثر في الاستثمار الكلي على المدى الطويل.[2]

4- دراسة نورة بوعلاق، (2023-2024).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1967إلى2021 اعتمدت الدراسة على تحليل نظري وقياسي، باستخدام نفقات التجهيز والتسيير كمتغيرات مستقلة، ومؤشر هيرفندال هيرشمان والمؤشر الإجمالي للتخصيص كمتغيرات تابعة.

---

[1] فاطمة الزهرة عماري وعلي سنوسي، **الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:13، العدد:01، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر،2020.

[2] الطيب عبابو، **علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري مع الاستثمار الكلي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ-ECM- للفترة 1990-2017**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد:03، العدد:02،الجزائر، 2022.

لتحقيق ذلك، استخدمت الدراسة أساليب إحصائية وقياسية متنوعة، بما في ذلك التحليل العنقودي، التحليل العاملي الاستكشافي، ونماذج الديناميكية مثل نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة(ARDL). من النتائج المتوصل إليها ما يلي:

1.4. التحليل العنقودي: أظهر وجود اختلاف في درجة التنويع الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، بما يتوافق مع البرامج التنموية المعتمدة في كل فترة.

2.4. التحليل العاملي الاستكشافي: من بين ثمانية متغيرات، تم الاحتفاظ بثلاثة فقط: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، ومؤشر هيرفندال هيرشمان.

3.4. نموذج VECM: أظهر وجود تأثير إيجابي لنفقات التسيير على التنويع الاقتصادي، وتأثير سلبي لنفقات التجهيز.

4.4. نموذج ARDL: أظهر نتائج معاكسة، حيث وجد تأثير إيجابي لنفقات التجهيز وتأثير سلبي لنفقات التسيير.

5.4.السببية: أشارت نتائج اختبارات سببية جرانجر وتوداياماموتوا إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين متغيرات الدراسة.

بشكل عام، تشير الدراسة إلى وجود علاقة معقدة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تختلف النتائج باختلاف النماذج المستخدمة.[1]

ثانيا: الدراسات العربية

[1] نورة بوعلاق، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1967-2021**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي،2023-الجزائر،2024.

1- دراسة أحمد ماجد،2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة ومنحها قوة دفع من طرف المعنيين وأصحاب القرار لتحقيق المزيد من النجاح والوصول إلى غايتها الإستراتيجية، اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية كمرجعية للإحصائيات، التي من خلالها يمكن تحديد نجاح وتقدم الدولة في تنويع القاعدة الاقتصادية، واعتمدت في منهجيتها على التحليل الكمي للأرقام بالإحصائيات التي تضمها والعلاقات والدلالات التي بين الأرقام مع التصوير البياني للعلاقات الرقمية.[1]

2- دراسة بشير هادي عودة الطائي، 2021.

سعت هذه الورقة لدراسة كمية لأهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياس التنويع الاقتصادي، خصوصا مؤشر هيرفندال-هيرشمان من أجل الخروج بتقييم حقيقي لواقع التنويع في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2019. وقد أظهرت الدراسة تراجعاً في مؤشرات التنويع وعدم فاعلية البرامج التنموية، حيث لم يتجاوز تأثير المؤشر على تحفيز النمو الاقتصادي سوى (0.00019) بسبب تدني مستوى أداء إقتصاد العراق الذي عانى من اختلال بنيته.[2]

3- دراسة لاقه اراس ابراهيم وعزت صابر اسماعيل، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل تأثير الإنفاق الاستثماري العام في انخفاض معدل البطالة في العراق، وللوصول إلى هذا الهدف تم اعتماد المنهج التحليلي القياسي، وتم الوصول إلى عدة استنتاجات منها أن للنفقات الاستثمارية العامة دور مهم في الاقتصاد الوطني خصوصا في تخفيض معدل البطالة وخلق فرص عمل جديدة، وهذا ما يدي على وجود علاقة عكسية بين النفقات الاستثمارية العامة

[1] أحمد ماجد، **تنويع القاعدة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة الدوافع...الآليات...الانعكاسات**، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية،2018.

[2] بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات2003-2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد:17، العدد:26، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة- العراق، 2021.

ومعدل البطالة ، بحيث إذا زادت النفقات الاستثمارية العامة بمعدل (0.019%) يؤدي إلى انخفاض البطالة بمعدل(0.2349%).[1]

4- دراسة نعيم فهيم حنا وآخرون، 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التجنب الضريبي على الإنفاق الاستثماري للشركات المساهمة المصرية. وقد اعتمد البحث على عينة من 107 شركة مقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2015 إلى 2020. ولتحليل البيانات، استخدم الباحثون نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم قياس التجنب الضريبي بمعدل الضريبة الفعلي، وقيس الإنفاق الاستثماري بحجم الإنفاق الاستثماري مقسوماً على إجمالي الأصول. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجنب الضريبي والإنفاق الاستثماري.[2]

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي

سوف يتم التطرق إلى الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حسب الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث

1 –Jean–Claude Barthélemy*, (2005)

تم في هذه الدراسة إعادة النظر في الحجج المؤيدة لسياسات التنويع الاقتصادي، وتحليل المكاسب المتحققة من هذا التنويع على ضوء آخر التطورات في نظرية التجارة الدولية. كما تم درس العوامل التي تحدد مسار التنويع، بالاعتماد على دراسة اقتصادية قياسية مقارنة عبر مجموعة من البيانات لأربعين دولة متقدمة وناشئة واقتصاديات في مرحلة انتقالية.

بالإضافة إلى التقاطع بين التنمية الاقتصادية والتنويع، والتي سبق تناولها في الأدبيات، ووضح في هذا المقال أن التنويع الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بأنماط جديدة من التخصص التجاري، مثل التجارة داخل

[1] لاقه اراس ابراهيم وعزت صابر اسماعيل، **قياس وتحليل اثر الإنفاق الاستثماري العام في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة(2006-2017)**، مجلة بوليتكنيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد:03، العدد:01، ورقة بحث منتظمة، العراق، 2022.

[2] نعيم فيهم وآخرون، **أثر التجنب الضريبي على الإنفاق الاستثماري" دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد:45، العدد:03،مصر،2023.

الصناعة والتجزئة الدولية لعمليات الإنتاج، وبعيداً عن الارتباط بالسياسات الحمائية، فإن أي سياسة تنويع ناجحة لا بد أن تقوم على المشاركة الفعالة في العولمة.[1]

2 – Rafik BOUKLIA–HASSANE,(2013)

يتناول هذا المقال إمكانية تحقيق نمو اقتصادي سريع في الجزائر، مع تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز، ويرتكز على الفترة الزمنية الممتدة حتى عام 2030، حيث يسعى إلى تحديد التحولات الاقتصادية الجذرية المطلوبة، وحجم الاستثمارات اللازمة لإنجاح هذه العملية.

كما يناقش تطور الموارد المالية للدولة والصادرات، وكيفية ضمان توافقها مع مسار التنويع الاقتصادي المنشود، مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلاد، باستخدام نماذج محاكاة متطورة، يظهر المقال أن عملية التنويع الاقتصادي السريع تواجه تحديات كبيرة، في مقدمتها الظروف الاقتصادية الأولية الصعبة التي تعاني منها الجزائر، ويتمثل التحدي الأكبر في ضمان القدرة على تحمل الديون المتراكمة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

يشير المقال إلى أن التأخر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة يزيد من تعقيد الوضع، ويعمق حالة الاختناق التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.[2]

3–Ogechi Adeola and Olaniyi Evans,(2017)

[1] Jean-Claude Barthélemy*, Commerce international et diversification économique, TEAM- CNRS et Université Paris I (Panthéon-Sorbonne), 2005.

[2] Rafik BOUKLIA-HASSANE, **L' ECONOMIE ALGERIENNE FACE A LA DIVERSIFICATION**: **QUELLES PERSPECTIVES?,** les cahiers du CREAD n° 105/106-2013.

لقد أعادت الأزمة المالية الحالية الناجمة عن النفط في نيجيريا، مرة أخرى، إلى الواجهة باعتبارها تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة. ونتيجة لذلك، أصبح التنويع الاقتصادي حاليًا محور النقاش الدائر حول كيفية تحسين نيجيريا لأدائها الاقتصادي وتحقيق دخل أعلى.

افتقر هذا النقاش في أغلب الأحيان إلى شرح لكيفية مساهمة التنمية المالية والشمول المالي في دفع عجلة التنويع الاقتصادي في نيجيريا. وتعد الأدبيات في هذا الصدد شحيحة. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في هذا الدليل التجريبي لفهم تأثير التنمية المالية والشمول المالي على التنويع الاقتصادي في نيجيريا بيانات الدراسة مستمدة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري ومؤشرات التنمية العالمية للفترة من 1981 إلى 2014 ومن المعروف في الأدبيات أن استخدام أساليب المربعات الصغرى العادية (OLS) على البيانات غير الثابتة قد يؤدي إلى نتائج خاطئة.

تستخدم هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) المصممة لتوفير تقديرات مثالية للانحدارات التكاملية. تُظهر النتائج أن للتطور المالي تأثيرًا إيجابيا على التنويع الاقتصادي، وإن لم يكن ذا دلالة إحصائية. إضافةً إلى ذلك، للشمول المالي، من حيث الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، آثار إيجابية وهامة على التنويع الاقتصادي. بمعنى آخر، ساهم الشمول المالي بشكل كبير في تنويع الاقتصاد النيجيري.[1]

4-Note by the UNCTAD Secretariat,(2022).

تركز هذه الدراسة على ضرورة تنويع اقتصاديات الدول النامية المعتمدة على السلع الأساسية، خاصة في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة كجائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، وتغير المناخ. وتُبين كيف أن الاعتماد على هذه السلع يزيد المخاطر ويُعمق الأزمات، بينما يُسهم التنويع في استقرار النمو وتقليل تأثير تقلبات الأسعار العالمية.

[1] Ogechi Adeola and Olaniyi Evans, **FINANCIAL INCLUSION, FINANCIAL DEVELOPMENT, AND ECONOMIC DIVERSIFICATION IN NIGERIA**, The Journal of Developing Areas, Volume:51, No:3,2017.

تعرض الدراسة نماذج لدول نجحت في التنويع، وتؤكد على دور الإرادة السياسية القوية في ذلك. كما تتناول العوامل المساعدة على التنويع والتدابير الحكومية الممكنة، مشددة على أهمية الاستراتيجيات الخاصة بكل دولة ، كما تؤكد الدراسة كذلك على أهمية التكامل الإقليمي والتعاون الدولي لتسهيل عملية التنويع، وتختتم بالإشارة إلى إمكانية استغلال فترات ارتفاع الأسعار لتعزيز التنويع وتقليل الاعتماد على السلع الأساسية، وتنويع مصادر الغذاء للدول المستوردة لتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات.[1]

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1. مناقشة الدراسات السابقة: توضيح أكثر أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة من أجل تقييمها ومقارنتها بالدراسة الحالية، تم ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(1.1): يوضح المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	العينة	الطريقة المستخدمة	الإطار الزمني	أهم المتغيرات	أهم النتائج
علي مكيد وسومية فرقاني	دولة الجزائر	- التحليل القياسي بالاستعانة بعدة أساليب إحصائية في برنامج EVIEWS.7	2001-2014	-الإنفاق الحكومي الاستثماري -التنمية الإقتصادية	-وجود علاقة ارتباطيه قوية بين التغيرات في الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي
فاطمة الزهرة عماري وعلي	دولة الجزائر	- المنهج الوصفي التحليلي	2001-2018	- الإنفاق العام الاستثماري - التنويع الاقتصادي	- أن الإنفاق الحكومي الاستثماري لم يلعب دور فعال في تنويع الاقتصاد

[1] Note by the UNCTAD Secrétariat, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, **stratégies de diversification économique dans les pays en développement tributaires des produits de base**, note du secrétariat de la CNUCED, conseil du commerce et du développement, treizième session,2022.

سنوسي					
الطيب عبابو	دولة الجزائر	- المنهج القياسي ونموذج تصحيح الخطأ	1990-2017	- الإنفاق الحكومي الاستثماري - الاستثمار الكلي	- وجود علاقة طردية
نورة بوعلاق	دولة الجزائر	- التحليل العنقودي - التحليل العاملي الاستكشافي - نموذج VECM - نموذج ARDL - السببية	1967-2021	-نفقات التجهيز - نفقات التسيير - التنويع الاقتصادي(مؤشر هيرفندال هيرشمان)	-بشكل عام تشير الدراسة إلى وجود علاقة معقدة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي باختلاف النماذج المستخدمة
أحمد ماجد	دولة الإمارات العربية المتحدة	- التحليل الكمي	1975-2017	-التنويع الاقتصادي	تسجيل تنويع في القاعدة الاقتصادية نتيجة زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية وتنمية القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية.
بشير هادي عودة الطائي	دولة العراق	-المنهج التحليلي القياسي	2003-2019	- مؤشرات التنويع الاقتصادي - مؤشر هيرفندال	-تراجع في مؤشرات التنويع الاقتصادي -عدم فعالية البرامج التنموية

				هيرشمان	
لاقه اراس ابراهيم وعزت صابر اسماعيل	دولة العراق	-المنهج التحليلي القياسي	2006-2017	-الإنفاق الاستثماري العام - معدل البطالة	-وجود علاقة عكسية بين النفقات الاستثمارية العامة ومعدل البطالة
نعيم فهيم حنا وآخرون	107شركة مقيدة بالبورصة المصرية	-نموذج الانحدار الخطي المتعدد	2015-2020	- معدل الضريبة الفعلي -الإنفاق الاستثماري مقسوم على إجمالي الأصول	-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجنب الضريبي والإنفاق الاستثماري
Ogechi Adeola and Olaniyi Evans	دولة نيجيريا	- طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)	1981-2014	-التنمية المالية -الشمول المالي -التنويع الاقتصادي	-ساهم الشمول المالي في تنويع الاقتصاد النيجيري(تأثيرا إيجابيا)

.مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

تتميز الدراسة بمساهمات مهمة تزيد من قيمتها عن الأبحاث السابقة، خاصة في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر ب:

- تتميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة في استخدام متغيرات الدراسة التي تعبر عن التنويع الاقتصادي والإنفاق الحكومي الاستثماري الذي عبرنا عنه بمتغيرين متمثلين في التغيرات الموجبة في الإنفاق الحكومي الاستثماري والتغيرات السالبة في الإنفاق الحكومي الاستثماري.

- تميزت دراستنا عن باقي الدراسات السابقة في كونها تطبق على الاقتصاد الجزائري من 1987إلى 2020م.

- تستخدم دراستنا الأساليب القياسية في الجانب التطبيقي والمتمثلة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة الغير خطيةNARDL وكذلك اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية.

خلاصة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، نؤكد على أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي. فمن خلال توجيه الاستثمارات الحكومية نحو قطاعات متنوعة، يمكن للدولة أن تعزز النمو الاقتصادي، وتخلق فرص العمل، وتحسن البنية التحتية، وتقلل من اعتمادها على مصدر واحد للدخل.

قد تعرفنا في هذا الفصل على مفهوم الإنفاق الحكومي الاستثماري و مجالاته وآثاره ،كذا فعاليته وكفاءته، وتطرقنا أيضا إلى التنويع الاقتصادي ومختلف أهدافه منها تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وكذلك خلق فرص عمل، وزيادة القدرة على التنافسية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي خلال الفترة (1987-2020م)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1987–2020م)

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تجمع بين الأدوات الإحصائية والاقتصادية الحديثة، مما يوفر رؤية شاملة لتأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر. من خلال استخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان ، وبناء نموذج قياسي متقدم، والاستعانة ببرنامج Eviews، وتسعى الدراسة إلى تقديم نتائج موثوقة تسهم في فهم أفضل للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتقديم توصيات عملية لتعزيز التنويع الاقتصادي.

لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي اعتمدنا منهج الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفجوات الزمنية المبطئة NARDL. حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة**
- **المبحث الثاني: تقدير العلاقة القياسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة(1987–2020م)**

المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الهدف من هذا المبحث هو دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر، بحيث تبين لنا أن النموذج المناسب لدراستنا هو نموذج الانحدار الذاتي الغير خطي للفجوات الزمنية المبطأة الموزعة NARDL هو المناسب لدراستنا لأنه يفصل بين التغيرات الايجابية والتغيرات السلبية في المتغير المستقل ولمعرفة تأثيره على المتغير التابع.

المطلب الأول: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات والإجراءات المتبعة في دراستنا

أولا: منهجية ومصادر البيانات

سنذكر أولا المنهج المتبع ثم نذكر مصادر البيانات

1. المنهج المتبع

اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الأدبيات النظرية والأدوات والإجراءات كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي فمن خلاله درسنا معطيات الدراسة وتحليل تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي.

2. مصادر البيانات

لتحديد أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي،باعتبار أن التنويع الاقتصادي كمتغير تابع حيث تم جمع البيانات من **الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)** ،أما الإنفاق الحكومي الاستثماري كمتغير مستقل حيث تم جمع البيانات من **الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)**.

ثانيا: الأدوات المستخدمة وطريقة تحليل البيانات

سوف ندرج أولا الأدوات المستخدمة ثم طريقة تحليل البيانات

1.الأدوات المستخدمة

استخدمنا مجموعة من الأدوات من أجل دراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي ومن بين هذه الأدوات برنامج Excel، هذا الأخير تمت الاستعانة به لعرض مختلف بيانات الدراسة في أشكال بيانية ومنحنيات، وكذلك برنامج Eviews13 الذي من خلاله تم بناء وتقدير نموذج الدراسة والتماشي مع المشاكل الإحصائية وتصحيحها.

2 .طريقة تحليل البيانات

1.2. تحليل متغيرات الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1987-2020م) بأخذ التنويع الاقتصادي كمتغير تابع، والإنفاق الحكومي الاستثماري كمتغير مستقل.

وتكون معادلة النموذج كالآتي:

$$HH= \alpha_0 + \alpha_1 GIS^{+} + \alpha_2 GIS^{-} + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

2.2. تعريف نموذج الدراسة

يتضمن نموذج هذه الدراسة متغيرين متغير مستقل والمتمثل في الإنفاق الحكومي الاستثماري، والآخر تابع والمتمثل في التنويع الاقتصادي ويتم اختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو فترات الإبطاء الموزعة(NARDL).

✓ تعريف نموذج NARDL:

يعرف نموذج التكامل المشترك NARDL على أنه تطوير لنموذج الانحدار الذاتي للتكامل المشترك البطيء(ARDL) ،حيث يسمح بتحليل العلاقات غير الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجلين القصير والطويل. يعد هذا النموذج أداة قوية لاختبار تكامل مجموعة من سلاسل زمنية في معادلة واحدة، ويتفوق على النماذج الأخرى بعدم اشتراط نفس ترتيب التكامل للسلاسل الزمنية. كما يساعد في معالجة مشاكل عدم التجانس من خلال تحديد فترات التأخير المناسبة للمتغيرات;

يُعتبر نموذج NARDL مناسبًا بشكل خاص لتحليل العلاقات التكاملية في العينات الصغيرة، بالإضافة إلى مزايا نموذج التكامل المشتركNARDL ، فإنه يسمح بالكشف عن التكامل المشترك الخفي، حيث قد يكون للصدمات الإيجابية والسلبية تأثيرات مختلفة على المتغير التابع في الأجلين القصير والطويل. على سبيل المثال، قد يكون للصدمة الإيجابية تأثير كبير على المدى القصير، بينما يكون للصدمة السلبية تأثير كبير على المدى الطويل، أو العكس.[1]

تعتمد منهجية NARDL على تقدير علاقة عدم تماثل المعلمات في الأجل الطويل وفق العلاقة التالية:[2]

$$\gamma_t = \beta^+ X_t^+ + \beta^- X_t^- + u_t \dots\dots(1)$$

حيث X متغيرة تم تقسيمها إلى X^+ و X^- وهي عبارة عن المجموع الجزئي للقيم الموجبة والقيم السالبة كما يلي:

$$X_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta xj, 0), \qquad X_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta xj, 0) \dots\dots(2)$$

[1] مايسة مسلم ورابح بلعباس، **قياس الأثر غير المتماثل لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 باستخدام نموذج NARDL**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد:12، العدد:02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2024، ص ص: 184، 185.

[2] حاج موسى منصوري وعبد اللطيف طيبي، **أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجيةNARDL دراسة حالة سوق الأسهم السعودي**، مجلة آفاق علمية، المجلد:10، العدد:02، الجزائر، 2018،ص ص:244،243.

تم تطبيق هذه المنهجية في دراسة التكامل المشترك غير المتماثل باستخدام مجموع جزئي من قبلSchorderet في دراسته لعلاقة البطالة بالإنتاج وفق منهجيةNARDL.

قام Shin et Yu and Greenwood بدمج العلاقة الأولى في نموذج ARDL ل Pesaran and Shin و Pesaran al وعليه نحصل على نموذجNARDL :

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \rho y_{t-1} + \theta^+ X^+_{t-1} + \theta^- X^-_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \varphi i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} (\pi_i^+ \Delta x^+_{t-1} + \pi_i^- \Delta x^-_{t-1}) + e_t \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث: θ^+ ، θ^-، ρ تمثل المعلمات في الأجل الطويل، و π_i^+، π_i^-، φi المعلمات في الأجل القصير.

✓ شروط نموذج NARDL:

يتطلب تطبيق نموذج NARDL شروط لعل أهمها ما يلي:

- ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة(2).[1]
- يجب أن تكون المتغيرات متكاملة في الرتبة(0) أو الرتبة(1)، بمعنى سواء كانت المتغيرات مستقرة في المستوى الأصلي أو بعد الفرق الأول أو مزيج بينهما;
- عدد المشاهدات لا يقل على 30 مشاهدة.[2]

✓ خطوات تقدير نموذج NARDL:

بعد الإطلاع على دراسات قياسية في هذا الموضوع يمكن استنتاج أهم الخطوات التي يمر بها الباحث من أجل تقدير نموذجNARDL وهي كالآتي:[3]

- معالجة متغيرات النموذج
- الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

---

[1] عمار صايفي وآمنة جدي، **استخدام نموذج NARDL في تحديد أثر تقلبات أسعار الصرف على الواردات-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2021**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد:15، العدد:02، جامعة جيجل، الجزائر،2024 ،ص:573.

[2] عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، **المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة(دراسة تطبيقية)**، مجلة التجارة والتمويل، العدد:04، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر،2022،ص:829.

[3] عبد الرزاق بن عمرة، **خطوات تطبيق تقنيةNARDL باستخدام برنامج Eviews10**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2021، ص:3.

- دراسة إستقرارية متغيرات النموذج

تقدير نموذج NARDL:

- اختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذجNARDL.
- تقدير نموذج NARDL بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى.
- اختبار الحدود لنموذج NARDL.

اختبار جودة النموذج:

- اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي(BG).
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي(ARCH).
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية(Jarque-Bera).
- اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي(Ramsey).
- اختبار التماثل في الأجل الطويل والقصير.

- فرضية العدم في الأجل الطويل

$$H_0 = -\frac{c(3)}{c(2)} = -\frac{c(4)}{c(2)} \quad \theta^+ gis = c(3); \theta^- gis = c(4)$$

$$P = c(2)$$

- الفرضية البديلة في الأجل الطويل

$$H_0 = -\frac{c(3)}{c(2)} \neq -\frac{c(4)}{c(2)} \quad \theta^+ gis = c(3); \theta^- gis = c(4)$$

$$P = c(2)$$

- فرضية العدم في الأجل القصير

$$H0 = \sum_{i=1}^{n} \theta i^{+} = \sum_{i=1}^{0} \theta i^{-}$$

- الفرضية البديلة في الأجل القصير

$$H1 = \sum_{i=1}^{n} \theta i^{+} \neq \sum_{i=1}^{0} \theta i^{-}$$

- اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل.

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج NARDL.

- اختبار الأداء التنبؤي لنموذجNARDL.

- تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذجNARDL.

المطلب الثاني: واقع الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر(1987–2020م)

أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1. خصائص متغيرات الدراسة

يتضمن نموذج الدراسة متغيرين هما الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي، والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم(1.2): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

	المتغيرات	الرمز	وحدة القياس	المصدر
المتغير التابع	**التنويع الاقتصادي** (حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للقيمة المضافة لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي)	HH	مليون دج	**الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).**
المتغير المستقل	**الإنفاق الحكومي الاستثماري**	GIS	مليون دج	**الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

1.1.تعريف متغيرات الدراسة

– التنويع الاقتصادي: سوف نستخدم قيم مؤشر هيرفدال–هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كمتغير معبر عن التنويع الاقتصادي.

– الإنفاق الحكومي الاستثماري: هنا سوف نستخدم نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي.

2.التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول التالي أهم الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة لكل متغير وأكبر قيمة وعدد المشاهدات.

الجدول رقم(2.2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للفترة(1987–2020م)

GIS	HH	
0.152353	0.166471	**المتوسط الحسابي**
0.160000	0.155000	**الوسيط**
0.240000	0.340000	**أكبر قيمة**
0.070000	0.060000	**أصغر قيمة**
1.337830	2.686347	**Jarque–Bera**
0.512264	0.261016	**احتمالية التوزيع الطبيعي**
34	34	**عداد المشاهدات**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامجEviews13

تشير نتائج الجدول أن متوسط التنويع الاقتصادي في الجزائر قدر تقريبا ب0.17 خلال فترة الدراسة حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2008 والمقدرة ب0.34. وأقل قيمة له سنة2020 والمقدرة تقريبا ب 0.06 ، كما تشير إلى أن متوسط الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر قدر ب0.15 خلال فترة الدراسة حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2009 والمقدرة ب0.24وأقل قيمة له سنة1999والمقدرة تقريبا ب0.07.

ثانيا: تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1987–2020م)

1. تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر

هنا سنحاول تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر والتطرق إلى البرامج الاستثمارية المنتهجة خلال الفترة (1987– 2020م).

الشكل رقم(1.2): تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة(1990–2020م)

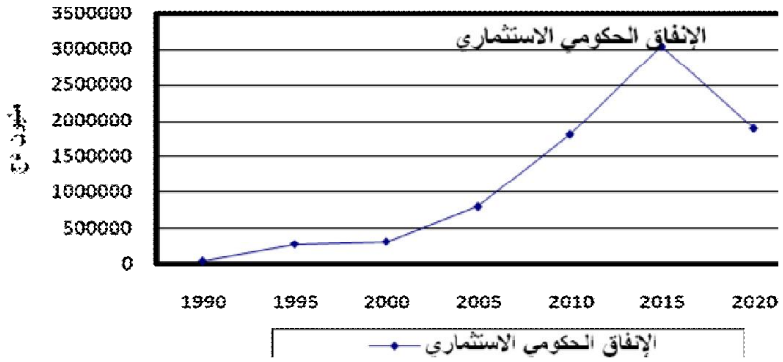

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل نلاحظ تطور في للإنفاق الحكومي الاستثماري من 47700مليون دج سنة 1990إلى 285923مليون دج سنة1995 نتيجة لما طبقته الجزائر من برامج وسياسات منها **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989–1990)و برنامج التثبيت الثاني(1991–1992)** للحصول على الأموال الكافية لبعث الاستقرار الاقتصادي، من خلال تنفيذ سياسات تقشفية مقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، من خلال تخفيض نفقات التجهيز، حيث بلغت قيمتها 58300مليون دج سنة1991، تواصلت برامج الإصلاح الاقتصادي وتواصلت معها سياسة التقشف، في جانب النفقات العامة من خلال **برنامج التصحيح الهيكلي (1995–1998)**، حيث تواصل رفع الدعم إلى غاية القضاء على عجز الموازنة العامة بتقليص نفقات التجهيز.[1]

شهد الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر نموًا ملحوظًا بين عامي 2001 و2015، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط وتبني الحكومة لسياسة مالية توسعية. تجلى ذلك في تنفيذ عدة خطط استثمارية ضخمة تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى معيشة المواطنين. ونتيجة لذلك، ارتفع الإنفاق الحكومي الاستثماري من 357395 مليون دج في عام 2001 إلى 3039322 مليون دج في عام 2015. مما يعكس حجم البرامج الاستثمارية الكبيرة التي تم تنفيذها(**برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001–**

[1] كفية قسميوري وجمال خنشور، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير والتجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2018)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد:07، العدد:02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2020، ص:259.

2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005–2009 ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014).[1]

في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية عام 2014، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك عجز في الميزانية العامة والميزان التجاري، وتراجع احتياطي الصرف، وارتفاع حجم الدين الداخلي. استجابة لهذه التحديات، أطلقت الحكومة الجزائرية نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي في عام 2016، يهدف إلى ضبط المالية العامة وتنويع الاقتصاد. ومع ذلك، ونظرًا لاستمرار تدهور أسعار النفط، اقتصر تنفيذ النموذج على عام 2015 فقط، حيث تم تخفيض الإنفاق الاستثماري بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، ليصل إلى 2711930 مليون دج و2605448مليون دج سنتي 2016-2017، مما يعكس تأثير سياسة التقشف التي تم إتباعها، والتي تضمنت ترشيد النفقات وتجميد العديد من المشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنية التحتية.[2]

شهدت الجزائر في عام 2018 زيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة للارتفاع النسبي في أسعار النفط نهاية عام 2017. ومع ذلك سرعان ما تراجع هذا الإنفاق في الفترة 2019-2020 بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثير جائحة كرونا على سوق النفط وقد اضطرت الجزائر في مايو2020إلى الإعلان عن تخفيض الإنفاق العام بنسبة50 % وتأجيل العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.[3]

2. تحليل تطور التنويع الاقتصادي في الجزائر(1987–2020م)

لقياس التنويع الاقتصادي لابد من استخدام أحد مؤشرات قياسه المذكورة في الفصل الأول، سوف نستخدم في دراستنا هذه مؤشر هيرفدال–هيرشمان، لكن قبل هذا الأخير سنتعرف على تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية.

[1] حسيبة بلاطش ونوال عبدو، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي الاستثماري ومخصصات الدعم الحكومي في الجزائر2000-2021**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:05، العدد:02، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022،ص: 742.
[2] المرجع السابق، ص: 744.
[3] حسيبة بلاطش ونوال عبدو، مرجع سبق ذكره،ص:745.

1.2: تنويع الصادرات

يشير تنويع الصادرات بشكل أساسي إلى توسيع نطاق المنتجات المصدرة، وذلك لا يقتصر على تقديم الخدمات الأولية للأسواق الخارجية فحسب، بل يشمل أيضاً المنتجات التي تم تجهيزها وتحويلها وتصنيعها، بالإضافة إلى المنتجات نصف المصنعة من الإنتاج المحلي. هناك علاقة وثيقة بين التنويع القطاعي وتنويع الصادرات، فلكي يتحقق التنويع في أي اقتصاد، يجب أن تترافق التغيرات في الجهاز الإنتاجي مع تغييرات في هيكل الصادرات. وسنعتمد في تحليلنا على التركيبة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3.2): تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004–2020(ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	أخرى
2004	66	31550	97	430	0	50	15	9
2005	67	45588	136	481	0	37	19	6
2006	73	53608	195	765	1	44	44	11
2007	88	59605	170	640	1	46	35	5
2008	119	77194	334	834	1	67	32	9
2009	113	44415	169	393	0	42	49	5
2010	306	56121	165	434	1	27	34	2
2011	355	71661	161	660	0	35	16	0
2012	315	70584	168	618	0	32	19	0
2013	404	63663	109	492	0	29	16	0
2014	323	58362	110	1173	1	16	11	0
2015	238	33081	107	1111	0	18	11	0
2016	328	27918	84	909	0	53	18	1
2017	350	33202	73	845	0	78	20	0
2018	373	38897	93	1626	0	90	33	2
2019	408	32926	96	1445	0	83	36	0
2020	437	20016	71	1287	0	77	37	0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنوات (2008-2013-2018-2023)

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات في الجزائر مرتكزة على قطاع المحروقات، بحيث بلغت قيمة الطاقة بمتوسط 48140، كما سجلت تذبذب وهذا راجع لأسعار البترول، وكانت أعلى قيمة لإجمالي الصادرات سنة 2008 بقيمة77194 مليون دج بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية وأقل قيمة قدرت ب 20016 مليون دج سنة2020 بسبب جائحة كورونا.

كما سجلت صادرات المنتجات الأخرى تزايدا خلال فترة الدراسة حيث احتلت المواد نصف مصنعة المرتبة الثانية بعد المحروقات بمتوسط 832 مليون دج تليها المواد الغذائية بمتوسط257 مليون دج وهذا ما يدل على أن الجزائر لديها قاعدة صناعية في إنتاج هذه المواد، وهذا ما يدل على انتهاج الجزائر سياسة اقتصادية جديدة والمتمثلة في سياسة التنويع في الإنتاج.

الجدول رقم(4.2): تطور قيم مؤشر هيرفدال–هيرشمان لتنويع الصادرات في الجزائر

السنة	قيمة المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
2004	0.97	**2013**	0.97
2005	0.98	**2014**	0.96
2006	0.97	**2015**	0.93
2007	0.97	**2016**	0.93
2008	0.97	**2017**	0.94
2009	0.97	**2018**	0.92
2010	0.97	**2019**	0.91
2011	0.97	**2020**	0.87
2012	0.98		

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على الجدول رقم(3.2) وصيغة مؤشر هيرفدال-هيرشمان

من خلال ما سبق نلاحظ أن كل القيم السابقة قريبة من 1 أي أن تنويع الصادرات شبه منعدم، بحيث كان التركيز الكبير للصادرات في قطاع الطاقة وهذا ما يفسر اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا ما يقارب 98%.

2.2: تنويع الواردات

يقصد بها عدم الاعتماد على استيراد منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، بل توسيع نطاق الواردات ليشمل مجموعة متنوعة من السلع والخدمات من مصادر مختلفة.

الجدول رقم(5.2): تركيبة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004– 2020(ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد النصف	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	أخرى
2004	3385	158	733	3422	157	6681	2610	0
2005	3374	199	706	3845	150	7950	2922	0
2006	3572	230	792	4637	90	8015	2830	0
2007	4656	305	1245	6678	137	9361	3546	0
2008	7397	560	1318	9502	164	14394	4122	0
2009	5512	516	1128	9557	219	14141	5868	0
2010	5726	888	1335	9446	325	14794	5687	0
2011	9261	1094	1676	10047	364	15091	6890	1986
2012	8483	4659	1729	9994	310	12793	9400	3682
2013	9013	4139	1732	10642	477	15233	10539	2686
2014	10550	2720	1812	12301	629	18115	9894	2998

2015	8946	2247	1489	11482	638	16369	8243	2672
2016	7855	1234	1490	10972	479	14709	7904	4239
2017	8069	1899	1456	10483	585	13368	8129	4086
2018	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	4284
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	2523
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	5577	2523

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنوات (2008-2013-2018-2023)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الواردات في الجزائر تسجل أرقام عالية مقارنة بالصادرات حيث سجلت التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بمتوسط 12552 مليون دج وبعدها المواد الغذائية ثم تليها السلع الاستهلاكية، وهذا راجع إلى حاجة الاقتصاد الوطني لهذه المواد الإنتاجية أو الاستهلاكية لأنه غير قادر على صنعها محليا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها.

الجدول رقم(6.2): تطور قيم مؤشر هيرفدال–هيرشمان لتنويع الواردات في الجزائر

السنة	قيمة المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
2004	0.24	**2013**	0.13
2005	0.25	**2014**	0.15
2006	0.25	**2015**	0.16
2007	0.23	**2016**	0.15
2008	0.25	**2017**	0.13
2009	0.25	**2018**	0.13
2010	0.24	**2019**	0.13
2011	0.18	**2020**	0.12

2012	0.10	

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على الجدول رقم(5.2) وصيغة مؤشر هيرفدال–هيرشمان

بالنظر إلى مؤشر الواردات الجزائرية، نجد أن قيمه منخفضة للغاية مقارنة بالصادرات، وتقترب من الحد الأدنى للمؤشر. يشير هذا إلى أن الواردات الجزائرية تتسم بتنوع اقتصادي جيد. فكلما ارتفعت قيمة المؤشر، دل ذلك على انخفاض الواردات، وقد سجلت أعلى قيمة له (0.25) في السنوات 2005، 2006، 2008، و2009. وعلى العكس، كلما انخفضت قيمة المؤشر، دل ذلك على ارتفاع الواردات، وقد سجلت أدنى قيمة له (0.10) في عام 2012، ويعزى ذلك إلى تقليل الواردات.

الشكل رقم(2.2): تطور مؤشر هيرفدال– هيرشمان لتنويع الصادرات والواردات خلال الفترة (2004–2020م)

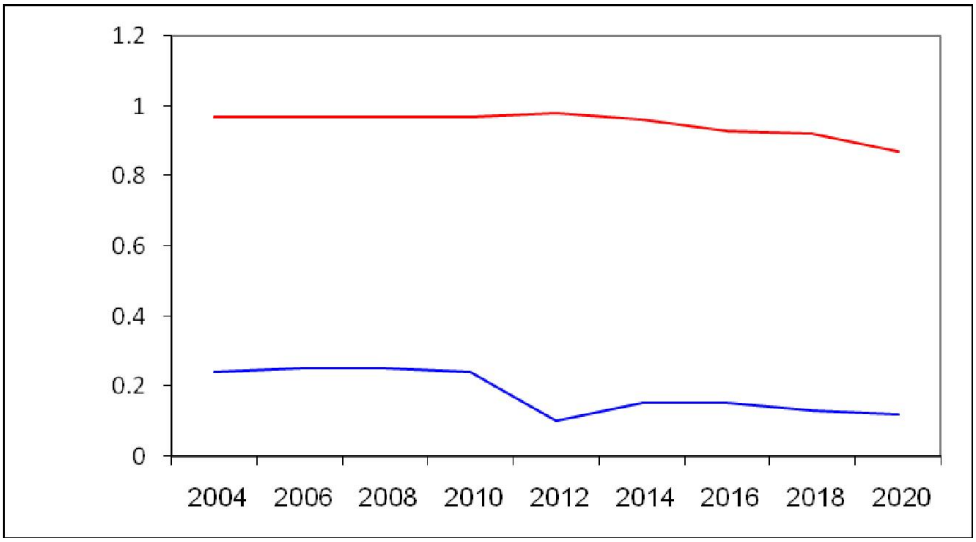

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على الجدول رقم(**5.2**) والجدول رقم(**7.2**).

من الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى الصادرات قريب جدا من (1) وهذا يدل على عدم وجود تنويع اقتصادي، أما منحنى الواردات نلاحظ أنه قريب (0) وهذا يؤكد وجود تنويع اقتصادي.

3.2: تنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(1987–2020م)

يتطلب تحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 2020 دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه القطاعات ثمانية قطاعات رئيسية هي: الفلاحة، الصناعة (باستثناء المحروقات)، المحروقات، الخدمات والأشغال العمومية البترولية، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، والخدمات. سيتم تحليل هذه المساهمة بناءً على البيانات المقدمة في الجدول التالي:

الجدول رقم(7.2): القيمة المضافة لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي(1987-2020م)

الوحدة: مليون دج

السنة	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	المحروقات	الخدمات والأشغال العمومية البترولية	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات
1987	31787.4	42862.9	45537.2	4491.7	42599.8	16466.2	38392.3	12667.9
1988	38785.3	47542.7	52702.7	3219.9	41708.1	18357.0	44496.5	15527.1
1989	51633.2	48508.7	74288.4	4618.5	50153.1	21301.3	55807.3	17734.5
1990	62725.4	66921.9	125193.7	4623.7	57185.3	27227.3	63834.2	21594.2
1991	87307.0	99536.9	236245.3	6429.5	78527.6	41742.8	102728.2	27275.0
1992	128416.3	127161.1	250402.5	10036.4	102149.4	56944.4	127519.6	35994.1
1993	131102.0	130880.2	247398.3	13280.4	121496.2	64987.1	167004.5	43182.7
1994	145614.5	161647.6	327346.7	17667.5	151781.3	74795.2	222049.8	54741.4
1995	196559.5	193904.7	505562.8	21969.6	191160.7	99807.1	283531.6	76291.8
1996	277842.1	213419.5	750415.3	28024.7	217685.1	148885.8	320575.4	90837.9
1997	242703.1	223180.5	838985.8	32916.2	243651.0	182084.6	348347.7	103307.4
1998	324845.8	256821.1	638221.5	35471.3	265412.1	206470.2	380362.2	109841.2
1999	359665.8	270395.5	890943.3	36417.9	271257.7	238856.0	412530.8	118889.0
2000	346171.4	290749.6	1616314.7	42904.8	292046.3	275929.7	436292.1	130448.6

141882.9	476208.7	303693.5	320507.1	38388.0	1443928.1	315230.5	412119.5	**2001**
153889.6	509285.7	340983.3	369939.3	39998.5	1477033.6	337556.2	417225.2	**2002**
169482.6	552179.9	390551.2	401014.4	44199.9	1868889.6	355370.6	515281.7	**2003**
183559.5	607052.6	512569.9	458674.0	49294.0	2319823.6	388193.4	580505.6	**2004**
205771.1	668130.0	645028.9	505423.9	58992.2	3352878.4	418294.9	581615.8	**2005**
226224.6	728366.7	730238.4	610071.1	64265.4	3882227.8	449581.0	641285.0	**2006**
247972.1	863197.3	808380.9	732720.7	92368.8	4089308.6	479791.1	708072.5	**2007**
280131.5	1003199.4	830341.5	869988.6	86719.5	4997554.5	519631.6	727413.1	**2008**
323684.6	1160160.0	865214.5	1000054.9	94767.1	3109078.9	570673.2	931349.1	**2009**
369400.0	1283227.7	933707.6	1194113.5	63312.0	4180357.7	617404.9	1015258.8	**2010**
412721.5	1446331.4	1074147.7	1262566.7	70701.2	5242502.8	664194.5	1183216.1	**2011**
460340.0	1649969.8	1194841.7	1411159.6	80050.5	5536381.8	729514.8	1421693.3	**2012**
516178.5	1870581.0	1463055.2	1569313.5	58133.7	4968018.3	771787.4	1640006.1	**2013**
568322.8	2067543.0	1550496.5	1730198.1	63792.3	4657811.3	837716.8	1772202.4	**2014**
568322.8	2067543.0	1550496.5	1730198.1	63792.3	4657811.3	837716.8	1772202.4	**2015**
699632.3	2341306.0	1800357.0	1993653.1	79248.9	3025612.5	979303.0	2140304.7	**2016**
777700.5	2412764.1	1973037.9	2117392.9	86341.1	3699650.7	1040780.3	2219064.4	**2017**
8292610.7	2493015.7	2096804.6	2254104.9	92456.9	4548756.2	1110883.9	2421567.8	**2018**
893209.4	2446379.5	2187942.9	2400389.6	91592.7	3991028.4	1162446.3	2529053.9	**2019**
791666.2	1987214.2	2044064.7	2285088.5	112928.8	2575136.6	1153521.0	2598511.9	**2020**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول رقم(**7.2**):أن كل القطاعات شهدت زيادة معتبرة ومستمرة على طول فترة الدراسة(1987-2020)، والسبب في هذا هو انتهاج الجزائر سياسات وبرامج اقتصادية وتطبيق إصلاحات وتصحيحات اقتصادية، كانت لها آثار إيجابية على الاقتصاد.

1.1 **قطاع الفلاحة:** شهد هذا القطاع تزايد مستمر خلال فترة الدراسة بحيث سجل أعلى قيمة له سنة 2020مقدرة ب2598511.9مليون دج.

2.1 قطاع الصناعة: شهد هذا القطاع زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة بحيث سجل أعلى قيمة له سنة 2019 والمقدرة ب1162446.3مليون دج، إلا أنه سجل تراجع سنة 2020إلى 1153521.0مليون دج جراء أزمة **كوفيد19**.

3.1 قطاع المحروقات: يعتبر القطاع الرئيسي الذي يرتكز عليه اقتصاد الدولة الجزائرية، وقد عانى هذا القطاع من تذبذب تزايدات تارة وانخفاضات تارة أخرى، جراء الأزمات النفطية التي شهدها العالم (**أزمة النفط1998،أزمة النفط 2008، أزمة النفط2014**) التي كانت لها تأثير كبير على اقتصاد البلد لأنه يمثل المورد الأساسي له، بالإضافة إلى الأزمة الصحية جائحة كورونا(**كوفيد–19**) والتي بفعل تداعياتها هوت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها.

4.1 قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية: شهد هذا القطاع تحسن كبير خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2020 بقيمة قدرها 112928.8 مليون دج إلا أنها تبقى نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا.

5.1 قطاع البناء والأشغال العمومية: شهد هذا القطاع زيادة مستمرة حيث سجلت أعلى قيمة له سنة2019 بقيمة2400389.6 مليون دج لكن تراجعت هذه القيمة سنة2020 جراء تداعيات **جائحة كوفيد19**إلى2285088.5 مليون دج.

6.1 قطاع النقل والاتصالات: شهد هذا القطاع تزايد في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987-2020م) بحيث بلغت الذروة سنة2019 بقيمة 2187942.9 مليون دج.

7.1 قطاع التجارة وقطاع الخدمات: شهدا هذين القطاعين تزايد مستمر في نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987-2020م) بحيث بلغت أقصى قيمة لهما سنة2019 إلا أنها تراجعت سنة2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

الجدول رقم(8.2): تطور قيم مؤشر هيرفدال–هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(1987–2020م)

السنة	قيمة المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
1987	0.07	**2004**	0.24
1988	0.07	**2005**	0.32
1989	0.07	**2006**	0.33
1990	0.10	**2007**	0.30
1991	0.15	**2008**	0.34
1992	0.11	**2009**	0.17
1993	0.09	**2010**	0.22
1994	0.10	**2011**	0.25
1995	0.13	**2012**	0.23
1996	0.16	**2013**	0.18
1997	0.16	**2014**	0.15
1998	0.10	**2015**	0.15
1999	0.13	**2016**	0.08
2000	0.26	**2017**	0.09
2001	0.20	**2018**	0.16
2002	0.19	**2019**	0.08

0.06	**2020**	0.37	**2003**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(7.2) وصيغة مؤشر هيرفدال- هيرشمان

المبحث الثاني: تقدير العلاقة القياسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1987–2020م)

يتناول هذا المبحث نمذجة قياسية لعلاقة التنويع الاقتصادي بالإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة(1987-2020م) وذلك باستخدام نموذج(NARDL).

المطلب الأول: الدراسة القياسية للنموذج

سنتطرق أولا إلى دراسة إستقرارية المتغيرات ومن ثم نتطرق إلى تقدير النموذج.

أولا: اختبار إستقرارية النموذج

1. مفهوم الاستقرارية

السلسلة الزمنية ذات الاستقرار بالمعنى الواسع (أو ذات التباين المشترك المستقر) تتميز بثبات متوسطها، تباينها، وتبايُناتها المشتركة بمرور الوقت. هذا يعني تذبذب السلسلة حول متوسط ثابت، وثبات تباينها، واعتماد التغاير بين قيمها على الفارق الزمني فقط. دراسة الاستقرارية مهمة لتجنب مشاكل قياسية كالانحدار الخاطئ، ويتطلب غيابها إعادة استقرار السلسلة. يُكشف عن الاستقرارية أو عدمها عبر دراسة "Correlogrames"واختبارات الجذر الأحادي، والتي تحدد أيضًا أنسب طريقة لإعادة السلسلة إلى حالة الاستقرار.[1]

1.1.اختبار ديكي فولر المطورADF

يتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولا، وإذ لم تستقر عند المستوى يتم أخذ الفروق الأولى والثانية، وهكذا إلى أن تستقر، يقوم اختبار ديكي فولر المطور (الموسع) على اختبار الفرضيتين

[1] عبد الصمد بوشنه، **دراسة إقتصادية قياسية لنسق العلاقة بين الإنفاق العام على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1970-2017}**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، الجزائر،2021، ص:111.

التاليتين:[1]

H_0: يوجد جذر الوحدة في السلسلة بمعنى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H_1: لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار(ADF) أكبر من القيمة المطلقة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (مستوى الثقة 95%)، وإذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من 0.05، سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة في السلسلة بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة ولعكس صحيح، ويشار إلى أن اختبار (ADF) لمعادلة الانحدار يتم بثلاث صيغ هي(حد ثابت أو حد ثابت واتجاه أو بدون حد ثابت واتجاه.

2.1.اختبار فليبس بيرون test Phillips and Perron : يتميز هذا الاختبار غير المعلمي بقدرته على التعامل مع التباين الشرطي للأخطاء، مما يجعله فعالا في تحليل البيانات. وتسمح هذه الخاصية بإزالة التحيزات الناتجة عن السمات المميزة للتذبذبات العشوائية. ومن الجدير بالذكر أن Phillips and Perron قد استندا في هذا الاختبار إلى نفس التوزيعات المحددة المستخدمة في اختبار ADF[2].

2. اختبار استقرارية السلسلتين باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

هنا سيتم عرض نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، بالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سنكتفي باختبار ديكي فولر المطور(ADF) واختبار فليبس بيرون(pp).فكانت نتائج الاستقرارية كما يلي:

[1] شعبان قصابي ورابح بلعباس، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL، خلال الفترة 2000-2018**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد:10، العدد:1 مكرر(الجزء الثاني)، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، الجزائر،2020، ص:335.

[2] محمد شيخي ، **طرق الإقتصاد القياسي**، ط1،الجزائر ،ورقلة،2011 ،ص:212.

الجدول رقم (9.2): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار و(ADF) اختبار (pp)

المتغيرات	الاختبارات	المستوى			الفرق الأول			نوع السلسلة	درجة التكامل
		النموذج1	النموذج2	النموذج3	النموذج1	النموذج2	النموذج3		
GIS	ADF	-2.3460	-2.5614	-0.7719	-5.1517	-5.0550	-5.2365	DS	I(1)
	Prob	0.1644	0.2990	0.3741	0.0002	0.0014	0.0000		
	PP	-2.4926	-2.6431	-0.6654	-5.3634	-5.2111	-5.5064		
	Prob	0.1263	0.2651	0.4212	0.0001	0.0010	0.0000		
HH	ADF	-1.9381	-1.6172	-0.8167	-6.6456	-5.8765	-6.7556	DS	I(1)
	Prob	0.3116	0.7643	0.3545	0.0000	0.0002	0.0000		
	PP	-1.8687	-1.6172	-0.6646	-6.9177	-9.5940	-7.0479		
	Prob	0.3423	0.7643	0.4215	0.0000	0.0000	0.0000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(**9.2**) بأن السلسلتين تحتوي على جذر الوحدة أي أنهما غير مستقرتين عند مستوى معنوية5% ،أما بعد أخذ الفروق من الرتبة الأولى، أصبحت السلسلتين مستقرتين أي متكاملتين من الرتبة الأولى(1)I ، أي الاحتمالية أقل تماما من5 %، وهذا يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة NARDL.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تطبيق نموذج NARDL الذي يدرس التأثير غير المتماثل في العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي.

ثانيا: نتائج تقدير نموذج NARDL

1. تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج NARDL

بالاستعانة بمعيار المفاضلة(Akaike) قمنا باختيار نموذج (3,3,4) NARDL كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(3.2): فترات إبطاء لنموذجNARDL

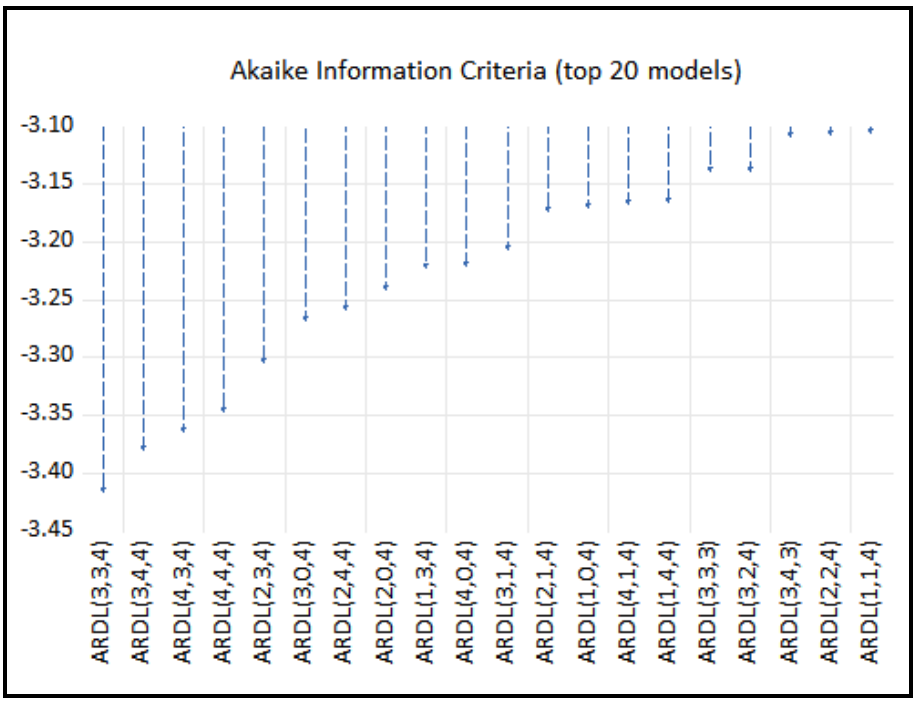

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على برنامج Eviews13

من خلال الرسم يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى وهي (3،3،4) ،وهذا يعني أن فترة الإبطاء الملائمة للمتغير التابع هيLag=3، وفترة الإبطاء الملائمة للمتغير GIS^{+} هي Lag=3 ،وفترة الإبطاء الملائمة للمتغير GIS^{-} هي Lag=4.

2. تقديم نموذج NARDL

سنقوم بدراسة علاقة عدم تماثل الإنفاق الحكومي الإستثماري بالتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1987–2020)، وفق العلاقة التالية:

$$HH = C(1)*HH(-1) + C(2)*HH(-2) + C(3)*HH(-3) + C(4)*GIS_POS + C(5)*GIS_POS(-1) + C(6)*GIS_POS(-2) + C(7)*GIS_POS(-3) + C(8)*GIS_NEG + C(9)*GIS_NEG(-1) + C(10)*GIS_NEG(-2) + C(11)*GIS_NEG(-3) + C(12)*GIS_NEG(-4) + C(13)$$

حيث أن:

DHH: المتغير التابع محل الدراسة والمتمثل في التنويع الاقتصادي

DGIS:المتغير المستقل محل الدراسة والمتمثل في الإنفاق الحكومي الاستثماري، ويمكن تقسيمه إلى قسمين

DGIS_POS: التغيرات الموجبة في الإنفاق الحكومي الاستثماري

DGIS_NEG:التغيرات السالبة في الإنفاق الحكومي الاستثماري

بعد إدخال البيانات المتعلقة بالدراسة في برنامج Eviews13، نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم(10.2): يوضح اختبارNARDL

Dependent Variable: HH
Method: ARDL
Date: 04/20/25 Time: 21:07
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): GIS_POS GIS_NEG
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 75
Selected model: ARDL(3,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HH(-1)	0.248285	0.182381	1.361352	0.1923
HH(-2)	0.133174	0.192361	0.692312	0.4987
HH(-3)	0.303984	0.170697	1.780841	0.0939
GIS_POS	-1.071352	0.452451	-2.367886	0.0308
GIS_POS(-1)	0.238443	0.663039	0.359622	0.7238
GIS_POS(-2)	-1.195582	0.686598	-1.741313	0.1008
GIS_POS(-3)	1.702182	0.660845	2.575764	0.0203
GIS_NEG	0.445771	0.546692	0.815398	0.4268
GIS_NEG(-1)	-0.242793	0.539045	-0.450414	0.6585
GIS_NEG(-2)	0.734274	0.543592	1.350781	0.1956
GIS_NEG(-3)	-0.142221	0.558490	-0.254652	0.8022
GIS_NEG(-4)	-1.008909	0.392005	-2.573716	0.0204
C	0.163938	0.055713	2.942572	0.0096

R-squared	0.870904	Mean dependent var	0.179310
Adjusted R-squared	0.774082	S.D. dependent var	0.079369
S.E. of regression	0.037725	Akaike info criterion	-3.415144
Sum squared resid	0.022771	Schwarz criterion	-2.802218
Log likelihood	62.51958	Hannan-Quinn criter.	-3.223183
F-statistic	8.994881	Durbin-Watson stat	2.229091
Prob(F-statistic)	0.000054		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

HH = 0.248284668927*HH(-1) + 0.133174115817*HH(-2) + 0.30398438399*HH(-3) - 1.0713522173*GIS_POS + 0.238443300992*GIS_POS(-1) - 1.19558169805*GIS_POS(-2) + 1.70218165967*GIS_POS(-3) + 0.445771335687*GIS_NEG - 0.242793485704*GIS_NEG(-1) + 0.734273852679*GIS_NEG(-2) - 0.142220537176*GIS_NEG(-3) - 1.00890871434*GIS_NEG(-4) + 0.163938312245

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة معامل التحديد يساوي0.870904 هذا يعني أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإنفاق الحكومي الاستثماري الموجبة والسالبة تفسران 87.0904% من تباين التنويع الاقتصادي، أما النسبة المتبقية بما يقارب 13% تفسرها المتغيرات غير المدرجة في النموذج.

3. اختبار منهج الحدود (Bounds test)غير الخطي

هنا سوف نقوم باختبار الحدود لمعرفة ما مدى وجدد تكامل مشترك غير خطي بين متغيرات الدراسة، باختبار الفرضية التالية:

- الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود تكامل مشترك $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3$
- الفرضية البديلة التي تقر بوجود تكامل مشترك $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3$

الجدول رقم(11.2): يوضح اختبار حدود النموذج(Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.761894	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة(F-statistic=6.7618942) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في النموذج غير خطي بين التغيرات الموجبة والسالبة للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: نتائج اختبارات التشخيصية لنموذج NARDL المقدر

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم الاختبارات التشخيصية لنموذجNARDL

أولا: اختبارات التشخيصية لنموذجNARDL

1. اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي لنموذج(BG)

الجدول رقم(12.2):اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي لنموذج(BG)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.102596	Prob. F(12,16)	0.4192
Obs*R-squared	13.12653	Prob. Chi-Square(12)	0.3599
Scaled explained SS	3.780813	Prob. Chi-Square(12)	0.9871

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

نلاحظ مما سبق أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية Obs*R-squared أكبر من 0.05 عند مستوى المعنوية5 %، ومنه يمكن قبول فرضية العدم التي تنص بخلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي.

2.اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي(اختبار ARCH)

الجدول رقم(13.2): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي(اختبار ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.066568	Prob. F(1,26)	0.7984
Obs*R-squared	0.071505	Prob. Chi-Square(1)	0.7892

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

نلاحظ أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية Obs*R-squared أكبر من 0.05 عند مستوى المعنوية 5% ومنه يمكن قبول فرضية العدم التي تنص بخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي JARQUE-BERA

الشكل رقم(4.2): نتائج اختبار JARQUE-BERA

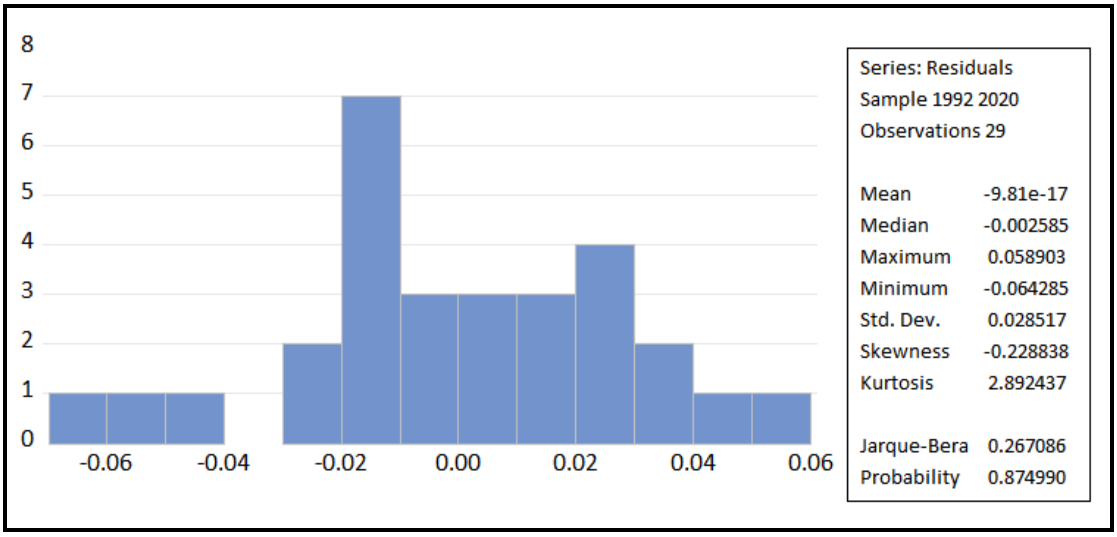

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال الشكل أن احتمالية القيمة الإحصائية Jarque-Bera=0.874990 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية5% ،وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

4. اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي(اختبار Ramsey)

الجدول رقم(14.2): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: HH HH(-1) HH(-2) HH(-3) GIS_POS GIS_POS(-1) GIS_POS(-2) GIS_POS(-3) GIS_NEG GIS_NEG(-1) GIS_NEG(-2) GIS_NEG(-3) GIS_NEG(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.612233	15	0.1277
F-statistic	2.599297	(1, 15)	0.1277
Likelihood ratio	4.634453	1	0.0313

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية F أكبر من 0.05عند مستوى معنوية 5 %، وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج.

5. اختبار التماثل في الأجل الطويل والأجل القصير

عكس جميع اختبارات جودة نموذج NARDL اختبار التماثل سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير يتطلب الحصول على معادلة التقدير التالية:

D(HH) = C(1) + C(2)*HH(-1) + C(3)*GIS_POS(-1) + C(4)*GIS_NEG(-1) + C(5)*D(HH(-1)) + C(6)*D(HH(-2)) + C(7)*D(GIS_POS) + C(8)*D(GIS_POS(-1)) + C(9)*D(GIS_POS(-2)) + C(10)*D(GIS_NEG) + C(11)*D(GIS_NEG(-1)) + C(12)*D(GIS_NEG(-2)) + C(13)*D(GIS_NEG(-3))

1.5 .اختبار التماثل في الأجل الطويل

الجدول رقم(15.2): نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات

	Value	Df	Probability	النتيجة
t-statistic	**–0.651467**	16	**0.5240**	**تماثل في التأثير في الأجل الطويل**
F- statistic	**0.424409**	(1,16)	**0.5240**	
Chi-square	**0.424409**	1	**0.5147**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews13

نلاحظ من الجدول السابق أن الاحتمال المقابل للإحصائية t-statistic ,F- statistic ,Chi-square المحسوبة أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية5% وعليه يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة بمعنى يوجد تماثل في التأثير الطويل الأجل لمتغير الإنفاق الحكومي الاستثماري GISعلى المتغير التابع التنويع الاقتصادي HH (علاقة تناظرية).

2.5 .اختبار التماثل في الأجل القصير

الجدول رقم(16.2): نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات

	Value	Df	Probability	النتيجة
t-statistic	**1.805387**	16	**0.0899**	**تماثل في التأثير في الأجل القصير**
F- statistic	**3.259423**	(1,16)	**0.0899**	
Chi-square	**3.259423**	1	**0.0710**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews13

نلاحظ من الجدول السابق أن الاحتمال المقابل للإحصائية t-statistic ,F- statistic ,Chi-square المحسوبة أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية5% وعليه يتم قبول فرضية العدم بمعنى يوجد تماثل في التأثير القصير الأجل لمتغير الإنفاق الحكومي الاستثماري GIS على المتغير التابع التنويع الاقتصاديHH (علاقة تناظرية).

6. اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل

الشكل رقم(5.2): نتائج اختبار مضاعف التأثير التراكمي غير المتماثل

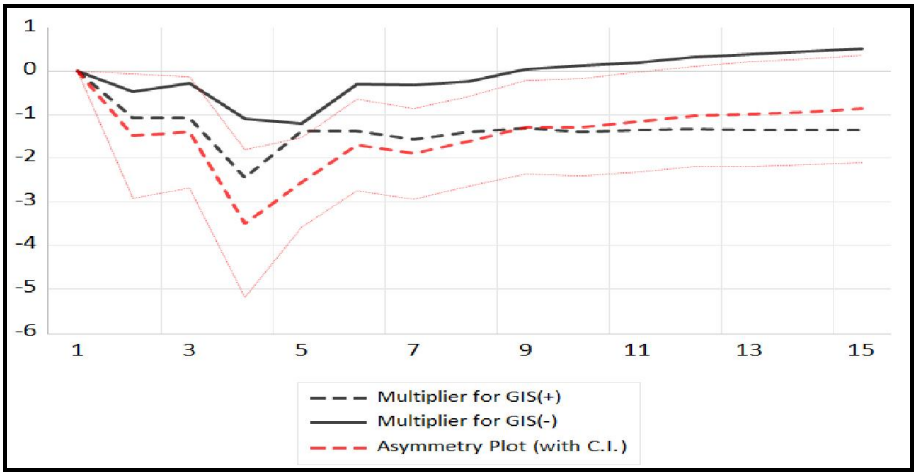

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال شكل المضاعف الديناميكي لمدة 15 سنة حيث أن :

---منحنى الصدمات الايجابية في المتغير المستقل(الإنفاق الحكومي الاستثماري)

___منحنى الصدمات السلبية في المتغير المستقل(الإنفاق الحكومي الاستثماري)

--- منحنى عدم التماثل في المتغير التابع (التنويع الاقتصادي) الناجم عن التغيرات الايجابية والتغيرات السلبية للمتغير المستقل(الإنفاق الحكومي الاستثماري)

منحنى الفواصل يمثل عدد الفترات

منحنى التراتيب يمثل قيم مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي

وقد أظهرت النتائج أنها توجد آثار متماثلة في المتغير التابع الناجمة عن التغيرات في الإنفاق الحكومي الاستثماري ، بحيث تخفيض الإنفاق الحكومي الاستثماري له تأثير سلبي أكبر وأكثر ديمومة على المدى القصير مقارنة بالتأثير الإيجابي لزيادة مماثلة، والسبب في هذا طبيعة الإنفاق الحكومي الاستثماري الموجه للقطاعات غير الإنتاجية (القطاعات الخدماتية) مثل قطاع الصحة وقطاع التعليم، والذي يسمى بالإنفاق الحكومي الاستثماري غير إنتاجي.

7. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذجNARDL

للتأكد من عدم وجود أي تغييرات هيكلية في البيانات المستخدمة في الدراسة، سوف نعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares)، وبالاعتماد على برنامج Eviews13، تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(6.2): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

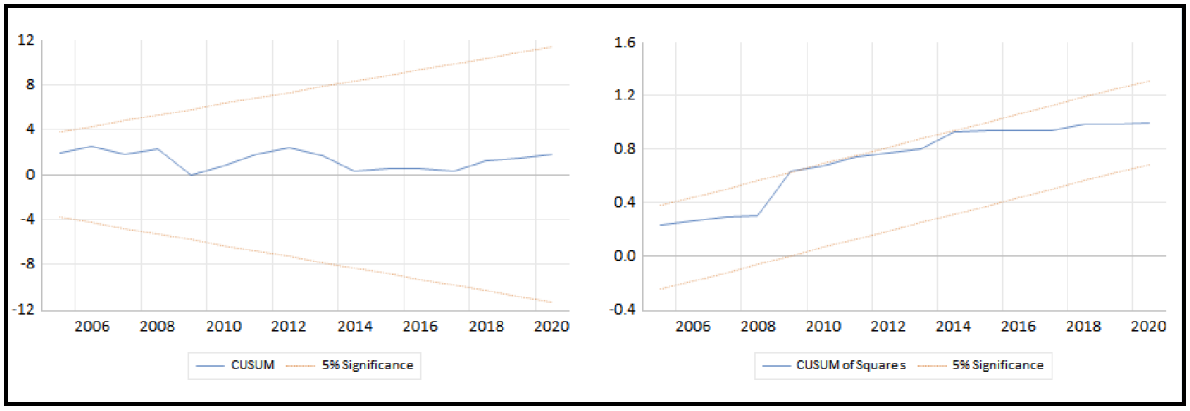

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

من خلال الشكل رقم(**6.2**) أن كلا الشكلين عبارة عن خطين وسيطين داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا ما يؤكد استقرار النموذجين عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي ما نستنتجه من هاذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا يوجد أي تغير هيكلي داخل النموذج خلال فترة الدراسة.

8. اختبار الأداء التنبؤي لنموذج NARDL

نقوم بإجراء اختبار الأداء التنبؤي لنموذجNARDL وبالاعتماد على برنامج Eviews13 فنتحصل على النتائج التالية:

الشكل رقم(7.2): اختبار الأداء التنبؤي لنموذجNARDL

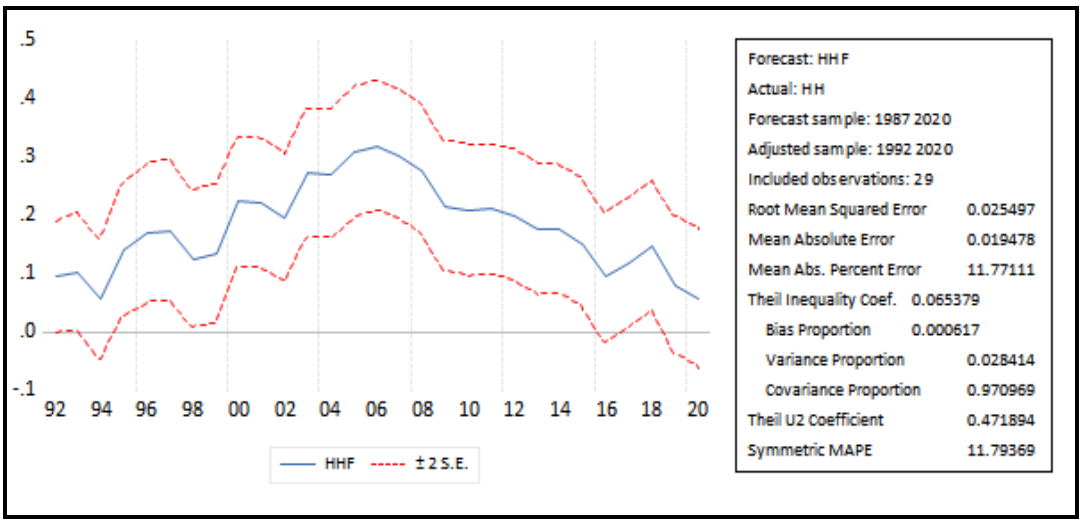

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معلمات Baispropositions، Theil Inequality coefficientأنها قريبة من الصفر واقل من الواحد الصحيح و معلمةVarianceProportion أقل من الواحد الصحيح، كما نلاحظ أيضا معامل CovarianeProportionهو قريب من الواحد الصحيح وهذا ما يشير إلى أن النموذج ذو مقدرة تنبؤية جيدة.

9. تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج NARDL

بعد تأكدنا من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، نذهب إلى تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير لنموذجNARDL.

الجدول رقم(17.2): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GIS_POS	-1.037361	1.216255	-0.852914	0.4063
GIS_NEG	-0.679933	1.244908	-0.546171	0.5925
C	0.521172	0.164703	3.164310	0.0060

EC = HH - (-1.0374*GIS_POS -0.6799*GIS_NEG + 0.5212)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

من الجدول يتضح لنا :

– أن المتغيرات ذات التأثيرات الإيجابية للإنفاق الحكومي الاستثماري لها تأثير سلبي على المتغير التابع التنويع الاقتصادي، حيث أن زيادة وحدة واحدة في التأثيرات الإيجابية تؤدي إلى انخفاض في المتغير التابع ب 1.037361، ولكن هذا التأثير غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية5%، مما يعني أننا لا نملك دليلا إحصائيا قويا على وجود هذا التأثير.

– كما أن المتغيرات ذات التأثيرات السلبية للإنفاق الحكومي الاستثماري لها تأثير سلبي كذلك على المتغير التابع التنويع الاقتصادي، حيث أن زيادة وحدة واحدة في التأثيرات السلبية تؤدي إلى انخفاض في المتغير التابع ب 0.679933، ولكن هذا التأثير غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية5%، مما يعني أننا لا نملك دليلا إحصائيا قويا على وجود هذا التأثير.

الجدول رقم(18.2): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(HH)
Selected Model: ARDL(3, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/20/25 Time: 22:18
Sample: 1987 2020
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HH(-1))	-0.437158	0.144432	-3.026735	0.0080
D(HH(-2))	-0.303984	0.143322	-2.120989	0.0499
D(GIS_POS)	-1.071352	0.372314	-2.877550	0.0109
D(GIS_POS(-1))	-0.506600	0.377485	-1.342040	0.1983
D(GIS_POS(-2))	-1.702182	0.404938	-4.203559	0.0007
D(GIS_NEG)	0.445771	0.322442	1.382487	0.1858
D(GIS_NEG(-1))	0.416855	0.349271	1.193501	0.2501
D(GIS_NEG(-2))	1.151129	0.330919	3.478583	0.0031
D(GIS_NEG(-3))	1.008909	0.339373	2.972862	0.0090
CointEq(-1)*	-0.314557	0.055503	-5.667362	0.0000

R-squared	0.740713	Mean dependent var	-0.003103
Adjusted R-squared	0.617892	S.D. dependent var	0.056004
S.E. of regression	0.034619	Akaike info criterion	-3.622040
Sum squared resid	0.022771	Schwarz criterion	-3.150559
Log likelihood	62.51958	Hannan-Quinn criter.	-3.474378
Durbin-Watson stat	2.229091		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال المخرجات أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة وهي أقل من الواحد ذو معنوية إحصائية عند مستوى دلالة5% ، حيث قدرت قيمته ب (0.314557-) وهذا يعني أن هناك قوة جذب من الإختلالات في الأجل القصير إلى إعادة التوازن في الأجل الطويل بنسبة (31.4557%).

نستنتج أن هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية5% بالنسبة للمتغيرات ذات التأثيرات الموجبة للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الأجل القصير.

ثانيا: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر

1. التحليل الإحصائي للنموذج المقدر

من خلال استخدامنا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة الغير خطي NARDL لدراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1987-2020م) و بالاعتماد على برنامج Eviews13 لتقدير النموذج وإجراء الاختبارات التشخيصية اتضحت لنا ما يلي:

1.1. قيمة فيشرF-statistic والتي بلغت (6.7618942) وهي أكبر تماما من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 2.5%،5%،10% ، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في النموذج غير خطي بين التأثيرات الموجبة والسالبة للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي على المدى الطويل، وعليه نقبل نموذج الدراسة.

2.1. وجود علاقة تناظرية بين تغيرات الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال ما تفسره معلمة تصحيح الخطأ والتي بلغت(0.314557-)وهي سالبة وأقل من الواحد.

2. التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

1.1. أما عن معامل التحديد R^2 يعني أن نسبة 87.0904% من التغيرات الحاصلة في التنويع الاقتصادي يفسرها الإنفاق الحكومي الاستثماري أما النسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

2.1. عند ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري ب وحدة واحدة يصاحبه انخفاض التنويع الاقتصادي ب1.037361 في الأجل الطويل، وهذا ما نفسره في ما يلي:

- ✓ أن النفقات الاستثمارية غير موجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعة والفلاحة) المنمية والمساهمة في التنويع الاقتصادي وإنما هي موجهة لسد احتياجات الجبهة الاجتماعية.

- ✓ إنفاق الدولة الجزائرية على المشاريع غير إنتاجية (الاستثمارات الخدماتية)، مثل الإنفاق على قطاع الصحة والتعليم..إلخ.
- ✓ وجود تباطؤ زمني في وتيرة إنجاز المشاريع التنموية، الأمر الذي يستتبعه تكاليف اقتصادية إضافية ويؤثر سلبًا على مستهدفات التنويع الاقتصادي.

3.1. تنحصر الإيرادات الجزائرية بشكل كبير في تصدير المنتجات النفطية، بحكم 98 % من صادراتها تتمثل في النفط، هذا الأخير عند انخفاض أسعاره يؤدي إلى تراجع الإيرادات الجزائرية وبالتالي تراجع النفقات العامة الاستثمارية وبالتالي تنخفض الطاقة الإنتاجية ويتراجع التنويع الاقتصادي نتيجة تراجع القيمة المضافة لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل الثاني

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1987-2020) وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة الغير خطية NARDL، واستخلصنا من خلال الدراسة القياسية ما يلي:

- كلما زاد الإنفاق الحكومي الاستثماري انخفض التنويع الاقتصادي والعلاقة بينهما معنوية إحصائيا(علاقة عكسية)، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري؛

- أشارة نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي.

- أشارت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن التنويع الاقتصادي في المدى الطويل لا يتأثر بالتأثيرات الموجبة والسالبة في الإنفاق الحكومي الاستثماري؛

- المتغيرات ذات التأثيرات الموجبة للإنفاق الحكومي الاستثماري لها تأثير سلبي على التنويع الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير؛

- إن حصول أي اختلال في الأجل القصير عن توازن الأجل الطويل فإن معلمة تصحيح الخطأ تعيد التوازن بسرعة 31.45%سنويا.

الخاتمة العامة

خاتمة

تسعى الدول النامية جاهدة على تطبيق سياسات الانفتاح التجاري وذلك من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات للنهوض باقتصادها بالوصول إلى درجات مرضية من النمو الاقتصادي، وتعتمد هذه السياسات على مجموعة من الإجراءات التي تشمل الأنفاق الحكومي الاستثماري الذي يعتبر هذا الأخير محفزاً أساسياً للاقتصاد، حيث يمنح حزمة من التحفيزات للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

واستهدفت هذه الدراسة معرفة تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي في الجزائر الفترة (1987- 2020م) والذي عرضناه في فصلين حيث تم التطرق في الإطار النظري لمفاهيم الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال التطرق إلى مفهومه ومجالاته وآثاره وفعاليته وكذلك تعرضنا للتأصيل النظري للتنويع الاقتصادي من خلال التطرق لمفهومه وأهميته وأهم أهدافه بالإضافة إلى مؤشراته ومحدداته، وكذلك عرضنا بعض الدراسات السابقة.

أما الإطار التطبيقي فتطرقنا فيه إلى الجانب التحليلي والقياسي حيث قمنا بتحليل واقع كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987- 2020م)، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا تقدير العلاقة بينهما حيث تم قياس مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي بالطرق الإحصائية والنماذج القياسية وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض آفاق الدراسة.

1.نتائج اختبار فرضيات البحث

عرض في مقدمة البحث مجموعة من الفرضيات في شكل نتائج مسبقة وإجابات أولية لمجموعة من الأسئلة الفرعية، وتم التوصل إلى ما يلي:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تنص على أنه يوجد العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع الاقتصادي ولكن المؤشر الأمثل لقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر هو مؤشر هيرفندال هيرشمان لأنه يعتبر من أفضل المؤشرات دقة في توضيح النتائج مما يدعو الكثير من الباحثين استخدامه.

- أما الفرضية الثانية والتي نصت على وجود علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث اتضحت لنا صحة الفرضية من خلال نتائج الدراسة القياسية والتي قرت بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل(وجود تكامل مشترك).

– وتنص الفرضية الثالثة على أن للإنفاق الحكومي الاستثماري آثار متماثلة على التنويع الاقتصادي في الجزائر ونرى صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الدراسة القياسية التي قرت بوجود تماثل في التأثير طويل الأجل والتأثير قصير الأجل للإنفاق الحكومي الاستثماري على التنويع الاقتصادي.

2. نتائج الدراسة

اعتمادا على الفرضيات التي تم الاستناد عليها ومضمون الإطار النظري والتطبيقي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيرادها على الشكل الآتي:

– أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يمثل أداة قوية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لكن فعاليته تعتمد بشكل كبير على التخطيط السليم، والحكومة الرشيدة، والتكامل مع سياسات اقتصادية شاملة تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

– أن التنويع الاقتصادي يتمثل في توسيع قاعدة الاقتصاد لتشمل مختلف الأنشطة الإنتاجية.

– يعزز التنويع الاقتصادي نهوض الاقتصادي الوطني لأي دولة بحيث يهدف إلى تطوير وتنمية مختلف القطاعات.

– يهدف تطوير مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى تقييم التقدم المحرز وتحديد نقاط الضعف في عملية التنويع الاقتصادي، ويعد مؤشر هيرفندال–هيرشمان من أبرز هذه المؤشرات المستخدمة.

– كلما زاد الإنفاق الحكومي الاستثماري انخفض التنويع الاقتصادي والعلاقة بينهما معنوية إحصائيا(علاقة عكسية)، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري.

– بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تناظرية بين التأثيرات الموجبة والتأثيرات السالبة للإنفاق الحكومي الاستثماري في الأجلين الطويل والقصير على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

3.اقتراحات الدراسة

بعد الإحاطة بجوانب الموضوع، وإتباع كل الخطوات المنهجية للدراسة القياسية فانه يجدر بنا اتخاذ هذه النتيجة على أنها خلاصة فردية مع العلم بوجود باحثين آخرين مختصين أكثر في هذا المجال من البحث توصلوا

إلى نتائج مغايرة لما توصلنا إليه، ويرجع ذلك إلى اعتمادهم على نماذج قياسية أخرى أو اختلاف مدة الدراسة وغيرها من الأسباب الأخرى، وبناءا على هذا الأساس نقترح جملة من الاقتراحات:

- إتباع سياسة التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات خارج قطاع المحروقات كضرورة حتمية في ظل تقلبات أسعار النفط.
- تسليط الضوء على القطاع الفلاحي لكون الجزائر تمتلك أراضي زراعية ضخمة ومساحات شاسعة لذا عليها استغلالها وتوفير مختلف خدماتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ضمان توجه الإنفاق الحكومي الاستثماري نحو المشاريع ذات الأولوية والتي تحقق أعلى عائد اقتصادي على المدى الطويل.
- زيادة نفقات التجهيز التي تساهم في تنميه القطاعات الإنتاجية (القطاعات الإستراتيجية)؛
- تشجيع الصناعات التحويلية بمختلف أنواعها وتطوير هذا القطاع.
- فرض جزاءات قانونية مُعايرة على حالات التأخر الزمني في إنجاز المشاريع الإنتاجية، وذلك نظرًا للتكاليف الاقتصادية الكبيرة المترتبة على هذا التأخير.
- تهيئة بيئة أعمال مواتية وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في عملية التنويع الاقتصادي.

4.آفاق البحث

من خلال ما تم التوصل إليه، يمكن امتداد هذا البحث ليشمل مجالات جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى منها:

- أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري في القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الدول العربية–دراسة قياسية–
- التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDl.
- أثر التجنب الضريبي على الإنفاق العام الإستثماري في الجزائر.

المصادر والمراجع

I- المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب

1. علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع.
2. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة _ الإيرادات العامة_الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008.
3. مجدى شهاب، **أصول الإقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004.
4. عبد الحفيظ يحياوي،**القطاع السياحي ورهنات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة بالتعاون مع مشروع بحث PRFU، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر ، 2022.
5. أمراجع عطية السحاتي، **التنوع الاقتصادي ودوره في دعم التنوع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الليبي**، بنغازي، ليبيا.
6. محمد سعيد فرهود، **علم مالية العامة(مع دراسات التطبيقية من المملكة العربية السعودية)**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1403/1402هـ.
7. نادية العقون والطاهر قانة، **مدخل إلى علم المالية العامة**، دار الكلمات للنشر والتوزيع، الجزائر،2021.
8. محمد شيخي ، **طرق الإقتصاد القياسي**، ط1،الجزائر ،ورقلة،2011.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. يحي بن سلمان،**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا(دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2018-2019.

2. حسين رحماني ومختار زقوني، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر،2021-2022.

3. فاتح غراز ويوسف كزيو، **دور سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر(1990-2016)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر،السنة الجامعية:2017-2018.

4. رشيد ساطور،**محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص- دراسة قياسية:1970-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص القياس الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية:2012-2013.

5. رمضان مولوج، **قياس مدى فعالية الإنفاق الاستثماري العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990- 2018 حالة-الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022/2021.

6. هاجر سلطاني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر-الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر،2013-2014.

7. حنيفة زحاف وبشرى بن عجيلة، **التنويع الاقتصادي في الدول النفطية(ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر نموذجا)**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تومشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، السنة الجامعية:2023/2022.

8. منال بحري وآخرون، **التنويع الاقتصادي في الدول النامية في ظل تحديات الثروة النفطية دراسة حالة (النرويج– الإمارات العربية المتحدة–الجزائر)**،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، السنة الجامعية: 2017/2016.

9. مقدم رونق وقادري فتيحة، **مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات– دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2020**–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،السنة الجامعية:2022/2021.

10. موسى وسعيد رياض، **أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، السنة الجامعية:2023/2022.

11. فاروق موساوي ووردة بوسنة، **التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي1945، قالمة، الجزائر، السنة الجامعية:2016-2017.

12. نورة بوعلاق، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1967-2021**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي،2023-2024،الجزائر.

13. عبد الصمد بوشنه، **دراسة إقتصادية قياسية لنسق العلاقة بين الإنفاق العام على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1970-2017}**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، الجزائر،2021.

ثالثا: المجلات والمنشورات العلمية

1.سعيدة دالي، **الإنفاق الاستثماري العام بالجزائر في ظل تقلب إيرادات النفط خلال الفترة1990-2016**، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد:50، العدد:02، جامعة أم البواقي، الجزائر،2021.

2.أسامة بن عزيز وزينب شباب، **أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL-** ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد:04، العدد:02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021.

3. وسيلة بوفنش، **أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR خلال الفترة 2000-2018**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد:08، العدد:01، المركز الجامعي بميلة، الجزائر ،2022.

4.الطيب عبابو، **سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية للفترة(1990–2021)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد:19، العدد:31، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر،2023.

5.هاجر سلطاني، **دور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية الشاملة– الإمارات العربية المتحدة نموذجا–**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد:06، جامعة الجزائر3، الجزائر،2016.

6. بغداد بنين، **إستخدام نموذجNARDL لدراسة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر(1986–2018)**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية،المجلد:02، العدد:07،جامعة الشهيد حمه لخضر،الجزائر.

7. سليم مجلخ ووليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996–2019**، Revue Algérienne d Economie gestion ،المجلد:16، العدد:01، جامعة 8ماي 1945 ، قالمة الجزائر،2022.

8.أبو بكر بوسالم وآخرون ،**التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد:14،الجزائر،2018.

9.منصوري حاج موسى وبوشرى عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد:02، العدد:07، 2018.

10. أحمد ضيف وأحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 14، العدد:19، جامعة البويرة، الجزائر،2018.

11. هواري خيثر وعزازن حفيظة، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية وماليزيا**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، الجزائر.

12. خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد:19، العدد: 01 ،جامعة حلوان، مصر،2018.

13. ابتسام مهيز وناجي بن حسين، **تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هيرفندل–هيرشمان خلال الفترة 2001–2020**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد:10، العدد:01، جامعة قسنطينة2–عبد الحميد مهري، الجزائر،2023.

14. عادل محمد خليفة غانم ومهدي بن معيض السلطان، **دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد:30،العدد:01، جامعة الملك سعود، السعودية،2020.

15. نورة بوعلاق وآخرون، **دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة– دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال–** ،مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد:05، العدد:01، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022.

16. أحمد ماجد، **تنويع القاعدة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة الدوافع...الآليات...الانعكاسات**، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية،2018.

17. محمودي مليك، **فعالية التنويع الاقتصادي في الحد من التبعية لقطاع المحروقات–الإمارات العربية المتحدة** ،مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد:07، العدد:01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2023.

18. فاطمة الزهرة عماري وعلي سنوسي، **الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:13، العدد:01، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر،2020.

19. الطيب عبابو، **علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري مع الاستثمار الكلي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ–ECM– للفترة 1990–**2017، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد:03، العدد:02،الجزائر، 2022.

20. بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات2003–2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد:17، العدد:26، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة– العراق، 2021.

21. لاقه اراس ابراهيم وعزت صابر اسماعيل، **قياس وتحليل اثر الإنفاق الاستثماري العام في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة(2006–2017)**، مجلة بوليتكنيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد:03، العدد:01، ورقة بحث منتظمة، العراق، 2022.

22. نعيم فيهم وآخرون، **أثر التجنب الضريبي على الإنفاق الاستثماري" دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد:45، العدد:03،مصر،2023.

23. مايسة مسلم ورابح بلعباس، **قياس الأثر غير المتماثل لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 باستخدام نموذج NARDL**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد:12، العدد:02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2024.

24. حاج موسى منصوري وعبد اللطيف طيبي، **أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL دراسة حالة سوق الأسهم السعودي**، مجلة آفاق علمية، المجلد:10، العدد:02، الجزائر، 2018.

25. عمار صايفي وآمنة جدي، **استخدام نموذج NARDL في تحديد أثر تقلبات أسعار الصرف على الواردات-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2021**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد:15، العدد:02، جامعة جيجل، الجزائر،2024.

26. عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، **المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة(دراسة تطبيقية)**، مجلة التجارة والتمويل، العدد:04، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر،2022.

27. كفية قسميوري وجمال خنشور، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير والتجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2018)**، مجلة

الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد:07، العدد:02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2020.

28. حسيبة بلاطش ونوال عبدو، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي الاستثماري ومخصصات الدعم الحكومي في الجزائر2000-2021**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:05، العدد:02، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022.

29. شعبان قصابي ورابح بلعباس، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL، خلال الفترة 2000-2018**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد:10، العدد:1 مكرر(الجزء الثاني)، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، الجزائر،2020.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية

1.بغداد بنين وآخرون، **أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية(الإمارات_السعودية_الجزائر)**، مؤتمر التنمية المتوازنة، دراسات في رؤية الملك سلمان الاقتصادية، جامعة الملك خالد، السعودية،2019.

خامسا: المطبوعات الجامعية

1.إسراء عادل الحسيني، **هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1.Jean-Claude Barthélemy*, Commerce international et diversification économique, TEAM- CNRS et Université Paris I (Panthéon-Sorbonne), 2005.

2. Rafik BOUKLIA-HASSANE, **L' ECONOMIE ALGERIENNE FACE A LA DIVERSIFICATION: QUELLES PERSPECTIVES?**, les cahiers du CREAD n° 105/106-2013.

3. Ogechi Adeola and Olaniyi Evans, **FINANCIAL INCLUSION**, **FINANCIAL DEVELOPMENT**, **AND ECONOMIC DIVERSIFICATION IN NIGERIA**, The Journal of Developing Areas, Volume:51, No:3,2017.

4. Note by the UNCTAD Secrétariat, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, **stratégies de diversification économique dans les pays en développement tributaires des produits de base**, note du secrétariat de la CNUCED, conseil du commerce et du développement, treizième session,2022.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01): الميزانية العامة للدولة من 1963إلى2020.

الوحدة: مليون دج

السنة	الإيرادات				النفقات		
	الجبائية	منها: الجبائية البترولية	غير الجبائية	المجموع	التسيير	التجهيزات (إسهامات نهائية)	المجموع
1963	2 163	257	-	**4 110**	2 237	-	-
1964	2 581	295	-	**4 200**	2 070	-	-
1965	2 752	377	110	**2 862**	2 757	732	**3 489**
1966	3 024	632	493	**3 517**	2 846	952	**3 798**
1967	3 377	880	652	**4 019**	3 398	836	**4 234**
1968	3 953	1 134	615	**4 568**	3 405	1 296	**4 701**
1969	4 734	1 320	954	**5 688**	3 578	1 875	**5 453**
1970	5 456	1 350	850	**6 306**	4 253	1 623	**5 876**
1971	5 982	1 648	937	**6 919**	4 687	2 254	**6 941**
1972	8 434	3 278	744	**9 178**	5 365	2 832	**8 197**
1973	9 956	4 114	1 111	**11 067**	6 270	3 719	**9 989**
1974	21 399	13 399	2 039	**23 438**	9 406	4 002	**13 408**
1975	23 195	13 462	1 858	**25 052**	13 656	5 412	**19 068**
1976	24 976	14 237	1 239	**26 215**	13 170	6 948	**20 118**
1977	31 279	18 019	2 200	**33 479**	15 282	10 191	**25 473**
1978	35 379	17 365	1 403	**36 782**	17 575	12 531	**30 106**
1979	44 844	26 516	1 585	**46 429**	20 090	13 425	**33 515**
1980	58 020	37 658	1 574	**59 594**	26 789	17 227	**44 016**
1981	76 714	50 954	2 670	**79 384**	34 205	23 450	**57 655**
1982	69 448	41 458	4 798	**74 246**	37 996	34 449	**72 445**
1983	74 852	37 711	5 792	**80 644**	44 391	40 434	**84 825**
1984	90 809	43 841	10 556	**101 365**	50 272	41 326	**91 598**
1985	93 778	46 786	12 072	**105 850**	54 660	45 181	**99 841**
1986	74 095	21 439	15 595	**89 690**	61 154	40 663	**101 817**
1987	78 694	20 479	14 290	**92 984**	63 761	40 216	**103 977**
1988	82 200	24 100	11 300	**93 500**	76 200	43 500	**119 700**
1989	110 000	45 500	6 400	**116 400**	80 200	44 300	**124 500**
1990	147 300	76 200	5 200	**152 500**	88 800	47 700	**136 500**
1991	244 200	161 500	4 700	**248 900**	153 800	58 300	**212 100**
1992	302 664	193 800	9 200	**311 864**	276 131	144 000	**420 131**
1993	300 687	179 218	13 262	**313 949**	291 417	185 210	**476 627**
1994	398 350	222 176	78 831	**477 181**	330 403	235 926	**566 329**
1995	578 140	336 148	33 591	**611 731**	473 694	285 923	**759 617**
*1996	786 600	495 997	38 557	**825 157**	550 596	174 013	**724 609**
1997	878 778	564 765	47 890	**926 668**	643 555	201 641	**845 196**
1998	708 384	378 556	66 127	**774 511**	663 855	211 884	**875 739**
1999	874 888	560 121	75 608	**950 496**	774 695	186 987	**961 682**
2000	1 522 739	1 173 237	55 422	**1 578 161**	856 193	321 929	**1 178 122**
2001	1 354 627	956 389	150 899	**1 505 526**	963 633	357 395	**1 321 028**
2002	1 425 800	942 904	177 388	**1 603 188**	1 097 716	452 930	**1 550 646**
2003	1 809 900	1 284 975	164 566	**1 974 466**	1 122 761	516 504	**1 639 265**
2004	2 066 110	1 485 699	163 789	**2 229 899**	1 250 894	638 036	**1 888 930**
2005	2 908 308	2 267 836	174 520	**3 082 828**	1 245 132	806 905	**2 052 037**
2006	3 434 884	2 714 000	205 041	**3 639 925**	1 437 870	1 015 144	**2 453 014**
2007	3 478 600	2 711 850	209 300	**3 687 900**	1 674 031	1 434 638	**3 108 669**
2008	2 680 689	1 715 400	221 759	**2 902 448**	2 217 775	1 973 278	**4 191 053**
2009	3 073 612	1 927 000	201 750	**3 275 362**	2 300 023	1 946 311	**4 246 334**
2010	2 799 644	1 501 700	275 000	**3 074 644**	2 659 078	1 807 862	**4 466 940**
2011	3 056 493	1 529 400	433 317	**3 489 810**	3 879 206	1 974 363	**5 853 569**
2012	3 427 616	1 519 040	376 414	**3 804 030**	4 782 634	2 275 539	**7 058 173**
2013	3 646 919	1 615 900	248 396	**3 895 315**	4 131 536	1 892 595	**6 024 131**
2014	3 669 186	1 577 730	258 562	**3 927 748**	4 494 327	2 501 442	**6 995 769**
2015	4 077 588	1 722 940	474 954	**4 552 542**	4 617 009	3 039 322	**7 656 331**
2016	4 164 758	1 682 550	846 823	**5 011 581**	4 585 564	2 711 930	**7 297 494**
2017	4 756 990	2 126 987	1 290 895	**6 047 885**	4 677 182	2 605 448	**7 282 630**
2018	5 061 456	2 349 694	1 328 013	**6 389 469**	4 813 683	2 918 387	**7 732 070**
2019	5 361 953	2 518 488	1 239 623	**6 601 576**	4 895 236	2 846 109	**7 741 345**
2020	4 019 878	1 394 710	1 094 209	**5 114 087**	5 009 346	1 893 541	**6 902 887**

* ملاحظة : 1996 : وضعية منجزة على ضوء "التقديرات- الصرف"

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم(02): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات

الملحق رقم(1.2): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات(2004-2008)

	2004	2005	2006	2007	2008
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	3 385	3 374	3 572	4 656	7 397
الطاقة	158	199	230	305	560
المواد الأولية	733	706	792	1 245	1 318
المواد النصف مصنعة	3 422	3 845	4 637	6 678	9 502
التجهيزات الفلاحية	157	150	90	137	164
التجهيزات الصناعية	6 681	7 950	8 015	9 361	14 394
السلع الإستهلاكية	2 610	2 922	2 830	3 546	4 122
المجموع الجزئي :	**17 146**	**19 146**	**20 166**	**25 928**	**37 457**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	808	711	515	420	536
المجموع :	**17 954**	**19 857**	**20 681**	**26 348**	**37 993**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	66	67	73	88	119
الطاقة	31 550	45 588	53 608	59 605	77 194
المواد الأولية	97	136	195	170	334
المواد النصف مصنعة	430	481	765	640	834
التجهيزات الفلاحية			1	1	1
التجهيزات الصناعية	50	37	44	46	67
السلع الإستهلاكية	15	19	44	35	32
المجموع الجزئي :	**32 208**	**46 328**	**54 730**	**60 585**	**78 581**
أخرى	9	6	11	5	9
المجموع :	**32 217**	**46 334**	**54 741**	**60 590**	**78 590**
منها : الصادرات خارج المحروقات	667	746	1 132	980	1 386
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	19,7	17,6	17,7	18,0	19,7
التجهيزات الصناعية	39,0	41,5	39,7	36,1	38,4
السلع الإستهلاكية	15,2	15,3	14,0	13,7	11,0
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	2,1	1,6	2,1	1,6	1,8

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الملحق رقم(2.2): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات(2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	5 512	5 696	9 261	8 483	9 013
الطاقة	516	898	1 094	4 659	4 139
المواد الأولية	1 128	1 325	1 676	1 729	1 732
المواد نصف المصنعة	9 557	9 494	10 047	9 994	10 642
التجهيزات الفلاحية	219	321	364	310	477
التجهيزات الصناعية	14 141	14 690	15 091	12 793	15 233
السلع الإستهلاكية	5 868	5 629	6 890	9 400	10 539
أخرى			1 986	3 682	2 693
المجموع الجزئي :	**36 941**	**38 053**	**46 409**	**51 050**	**54 468**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	461	832	518	519	525
المجموع :	**37 402**	**38 885**	**46 927**	**51 569**	**54 993**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	113	315	355	315	404
الطاقة	44 415	56 121	71 661	70 584	63 327
المواد الأولية	169	94	161	168	109
المواد نصف المصنعة	393	498	660	618	492
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0
التجهيزات الصناعية	42	30	35	32	29
السلع الإستهلاكية	49	30	16	19	16
المجموع الجزئي :	**45 181**	**57 089**	**72 888**	**71 736**	**64 377**
أخرى	5	2	0	0	0
المجموع :	**45 186**	**57 091**	**72 888**	**71 736**	**64 377**
منها : الصادرات خارج المحروقات	766	967	1 227	1 153	1 050
		(بالنسبة المئوية)			
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	14,9	15,0	20,0	16,6	16,5
التجهيزات الصناعية	38,3	38,6	32,5	25,1	28,0
السلع الإستهلاكية	15,9	14,8	14,8	18,4	19,3
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	1,7	1,7	1,7	1,6	1,6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الملحق رقم(3.2): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات(2014-2018)

	2014	2015	2016	2017	2018
	(مليون دولار أمريكي)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	10 550	8 946	7 855	8 069	8 199
الطاقة	2 720	2 247	1 234	1 899	977
المواد الأولية	1 812	1 489	1 490	1 456	1 814
المواد نصف المصنعة	12 301	11 482	10 972	10 483	10 468
التجهيزات الفلاحية	629	638	479	585	537
التجهيزات الصناعية	18 115	16 369	14 709	13 368	12 824
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	9 894	8 243	7 904	8 129	9 312
أخرى	2 998	2 672	4 239	4 084	3 459
المجموع الجزئي :	**59 019**	**52 086**	**48 882**	**48 074**	**47 589**
الواردات بدون دفع + تصليح التجهيزات	651	563	554	907	984
المجموع :	**59 670**	**52 649**	**49 436**	**48 980**	**48 573**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	323	238	326	350	373
الطاقة	58 362	33 081	27 918	33 202	38 897
المواد الأولية	110	107	84	73	93
المواد نصف المصنعة	1 173	1 111	909	845	1 626
التجهيزات الفلاحية	1	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	16	18	53	78	90
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	11	11	18	20	33
المجموع الجزئي :	**59 996**	**34 566**	**29 309**	**34 569**	**41 113**
أخرى	0	0	1	0	0
المجموع :	**59 996**	**34 566**	**29 310**	**34 569**	**41 113**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 634	1 485	1 391	1 367	2 218
	(بالنسبة المئوية)				
كنسبة من مجموع الواردات (دون احتساب الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	17,9	17,2	16,1	16,8	17,2
التجهيزات الصناعية	30,7	31,4	30,1	27,8	26,9
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	16,8	15,8	16,2	16,9	19,6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الملحق رقم(4.2): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات(2016–2020)

	2016	2017	2018	2019	2020
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	7 855	8 069	8 199	7 694	7723
الطاقة	1 234	1 899	977	1 369	890
المواد الأولية	1 490	1 456	1 814	1 921	2199
المواد نصف المصنعة	10 972	10 483	10 468	9 840	7614
التجهيزات الفلاحية	479	585	537	437	198
التجهيزات الصناعية	14 709	13 368	12 824	10 845	8697
السلع الإستهلاكية	7 904	8 129	9 312	7 934	5577
أخرى	4 239	4 086	3 459	3 766	2301
المجموع الجزئي :	**48 882**	**48 076**	**47 589**	**43 806**	**35 199**
الواردات بدون دفع + تسليحات التجهيزات	554	907	984	826	348
المجموع :	**49 436**	**48 982**	**48 573**	**44 632**	**35 547**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	326	350	373	408	437
الطاقة	27 918	33 202	38 897	33 244	20016
المواد الأولية	84	73	93	96	71
المواد نصف المصنعة	909	845	1 626	1 445	1287
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	53	78	90	83	77
السلع الإستهلاكية	18	20	34	36	37
المجموع الجزئي :	**29 309**	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**
أخرى	1	0	0	0	0
المجموع :	**29 310**	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**
منها :الصادرات خارج المحروقات	1 391	1 367	2 218	2 068	1909
	(بالنسبة المئوية)				
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تسليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,1	16,8	17,2	17,6	21,9
التجهيزات الصناعية	30,1	27,8	26,9	24,8	24,7
السلع الإستهلاكية	16,2	16,9	19,6	18,1	15,8
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	4,7	4,0	5,4	5,9	8,7

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الملحق رقم(03): إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني

الملحق رقم(1.3): إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(1986-1994)

الوحدة: مليون د ج

القيم المضافة الخامة	1986		1987		1988	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	6 337,6	26 279,2	7 114,3	31 797,4	0,0	36 785,3
الصناعات خارج المحروقات	33 103,8	43 719,9	31 498,9	42 862,9	34 716,1	47 542,7
المحروقات	39 053,2	39 053,2	45 537,2	45 537,2	52 702,7	52 702,7
الخدمات والأشغال العمومية الفلاحية	5 082,3	5 082,3	4 491,7	4 491,7	3 219,9	3 219,9
البناء والأشغال العمومية	31 431,7	44 316,2	29 976,0	42 599,8	26 984,4	41 708,1
النقل والاتصالات	9 471,8	16 244,7	9 927,8	16 466,2	10 642,6	16 357,0
التجارة	10 187,1	40 030,1	13 471,0	38 392,3	15 081,0	44 496,5
الخدمات	2 332,2	11 487,2	2 588,8	12 667,9	3 834,0	15 527,1
المجموع	136 999,7	226 211,7	144 611,7	234 805,4	147 188,7	262 339,3
رسم الوجه على الإنتاج الإجمالي		19 173,0		18 913,0		19 200,0
مخزون المستلزمات		5 081,0		7 036,0		8 500,0
الإنتاج الداخلي الخام		250 465,7		260 754,4		290 039,3
الاستهلاكات المتنامية		134 604,0		150 390,7		150 767,4
الإنتاج الإجمالي الخام		385 069,7		411 145,1		440 806,7

	1989		1990		1991	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	0,0	51 633,2	151,3	62 725,4	262,2	87 307,0
الصناعات خارج المحروقات	35 926,7	48 508,7	50 896,3	66 921,9	76 185,3	99 536,9
المحروقات	74 268,4	74 268,4	125 193,7	125 193,7	236 245,3	236 245,3
الخدمات والأشغال العمومية الفلاحية	4 618,5	4 618,5	4 623,7	4 623,7	6 429,5	6 429,5
البناء والأشغال العمومية	32 141,9	50 153,1	30 964,9	57 185,3	31 660,5	78 527,6
النقل والاتصالات	11 849,8	21 301,3	13 878,2	27 227,3	21 237,1	41 742,8
التجارة	12 774,2	55 907,3	14 727,0	63 834,2	19 570,2	102 726,2
الخدمات	3 908,4	17 734,5	4 489,6	21 594,2	5 030,7	27 275,0
المجموع	175 587,9	324 845,8	244 944,7	429 305,7	396 620,8	679 792,3
رسم الوجه على الإنتاج الإجمالي		20 100,0		24 500,0		30 800,0
مخزون المستلزمات		12 200,0		19 000,0		42 000,0
الإنتاج الداخلي الخام		357 045,8		472 805,7		752 592,3
الاستهلاكات المتنامية		180 222,7		234 295,9		345 015,0
الإنتاج الإجمالي الخام		537 267,7		707 101,6		1 097 607,3

	1992		1993		1994	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	108,5	128 416,3	1 296,1	131 102,0	1 304,0	145 614,5
الصناعات خارج المحروقات	105 130,1	127 161,1	110 323,2	130 880,2	134 978,0	161 647,6
المحروقات	250 402,5	250 402,5	247 398,3	247 398,3	326 124,5	327 346,7
الخدمات والأشغال العمومية الفلاحية	10 036,4	10 036,4	13 280,4	13 280,4	17 667,5	17 667,5
البناء والأشغال العمومية	42 077,0	102 149,4	47 859,3	121 496,2	59 697,1	151 781,3
النقل والاتصالات	25 434,9	56 944,4	28 440,7	64 987,1	34 497,1	74 795,2
التجارة	35 608,6	127 519,6	25 374,2	167 004,5	35 131,2	222 049,8
الخدمات	5 340,6	35 994,1	6 762,6	43 182,7	8 055,8	54 741,4
المجموع	474 138,6	838 623,8	480 754,8	919 331,4	617 455,2	1 155 644,0
رسم الوجه على الإنتاج الإجمالي		43 700,0		50 200,0		70 600,0
مخزون المستلزمات		36 300,0		35 500,0		48 700,0
الإنتاج الداخلي الخام		918 623,8		1 005 031,4		1 274 944,0
الاستهلاكات المتنامية		438 768,8		565 995,4		729 738,5
الإنتاج الإجمالي الخام		1 357 392,6		1 571 026,8		2 004 682,5

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم(2.3): إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(1995-2003)

الوحدة: مليون د ج

القيم المضافة الخام	1995		1996		1997	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	1 358,2	196 559,5	934,3	277 842,1	1 584,8	242 703,1
الصناعات خارج المحروقات	161 879,2	193 904,7	174 496,3	213 419,5	172 347,2	223 180,5
المحروقات	503 355,2	505 562,8	724 052,7	750 415,3	806 594,0	838 985,8
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	21 969,6	21 969,6	28 024,7	28 024,7	32 916,2	32 916,2
البناء والأشغال العمومية	81 079,8	191 160,7	90 639,2	217 685,1	93 603,1	243 651,0
النقل والاتصالات	43 096,3	99 807,1	50 599,3	148 885,8	60 210,7	182 084,6
التجارة	33 203,7	283 531,6	32 676,2	320 575,4	24 429,3	348 347,7
الخدمات	11 174,0	76 291,8	10 499,4	90 837,9	10 920,5	103 307,4
المجموع	857 116,0	1 568 787,8	1 111 922,1	2 047 685,8	1 202 605,8	2 215 176,3
رسم الوجه على الإنتاج الاجمالي		100 360,0		124 638,8		143 776,6
حقوق الجمارك		74 484,0		84 388,0		73 510,0
الإنتاج الداخلي الخام		1 743 631,8		2 256 712,6		2 432 462,9
الاستهلاكات المتنامية		877 897,9		1 106 664,1		1 197 806,4
الإنتاج الإجمالي الخام		2 621 529,7		3 363 376,7		3 630 269,3

	1998		1999		2000	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	896,1	324 845,8	1 438,5	359 665,8	1 551,6	346 171,4
الصناعات خارج المحروقات	188 512,7	256 821,1	189 648,0	270 395,5	197 554,5	290 749,6
المحروقات	610 121,5	638 221,5	846 090,0	890 943,3	1 542 882,1	1 616 314,7
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	35 471,3	35 471,3	36 417,9	36 417,9	42 904,8	42 904,8
البناء والأشغال العمومية	94 886,2	265 412,1	86 726,0	271 257,7	93 713,2	292 046,3
النقل والاتصالات	65 340,8	206 470,2	64 859,0	238 856,0	78 773,4	275 929,7
التجارة	27 856,3	380 362,2	27 412,9	412 530,8	27 149,1	436 292,1
الخدمات	13 129,1	109 841,2	13 481,7	118 889,0	16 109,6	130 448,6
المجموع	1 036 214,0	2 217 445,4	1 266 073,9	2 598 955,9	2 000 638,1	3 430 857,3
رسم الوجه على الإنتاج الاجمالي		151 438,8		146 029,7		181 505,4
حقوق الجمارك		75 486,0		80 242,0		86 321,0
الإنتاج الداخلي الخام		2 444 370,2		2 825 227,6		3 698 683,7
الاستهلاكات المتنامية		1 362 237,9		1 573 882,2		1 685 573,0
الإنتاج الإجمالي الخام		3 806 608,1		4 399 109,8		5 384 256,7

	2001		2002		2003	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	1 628,5	412 119,5	1 310,4	417 225,2	1 245,1	515 281,7
الصناعات خارج المحروقات	209 001,3	315 230,5	220 149,1	337 556,2	225 978,4	355 370,6
المحروقات	1 381 337,8	1 443 928,1	1 369 019,7	1 477 033,6	1 720 322,9	1 868 889,6
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	38 388,0	38 388,0	39 998,5	39 998,5	44 199,9	44 199,9
البناء والأشغال العمومية	62 361,7	320 507,1	91 638,8	369 939,3	96 910,3	401 014,4
النقل والاتصالات	73 164,9	303 693,5	77 350,3	340 983,3	112 509,0	390 551,2
التجارة	29 133,3	476 208,7	33 478,1	509 285,7	37 616,7	552 179,9
الخدمات	14 035,8	141 882,9	14 734,3	153 889,6	17 575,7	169 482,6
المجموع	1 809 051,3	3 451 958,4	1 847 679,2	3 645 911,4	2 256 358,0	4 296 969,9
رسم الوجه على الإنتاج الاجمالي		199 229,4		249 147,4		260 070,6
حقوق الجمارك		103 683,0		128 355,0		143 000,0
الإنتاج الداخلي الخام		3 754 870,8		4 023 413,8		4 700 040,4
الاستهلاكات المتنامية		1 782 314,1		1 905 134,9		1 992 625,4
الإنتاج الإجمالي الخام		5 537 184,9		5 928 548,7		6 692 665,9

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم(3.3): إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(2004-2012)

الوحدة: مليون د ج

القيم المضافة الخام	2004		2005		2006	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	2 560,1	580 505,6	2 826,3	581 615,8	2 654,5	641 285,0
الصناعات خارج المحروقات	239 513,0	388.193,4	247 610,9	418 294,9	257 510,9	449 581,0
المحروقات	2 133 380,0	2 319 823,6	3 034 544,4	3 352 878,4	3 525 770,2	3 882 227,8
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	49 294,0	49 294,0	58 992,2	58 992,2	64 265,4	64 265,4
البناء والأشغال العمومية	103 204,4	458 674,0	102 051,2	505 423,9	120 697,9	610 071,1
النقل والاتصالات	142 551,4	512 569,9	179 770,3	645 028,9	163 733,2	730 238,4
التجارة	39 862,2	607 052,6	38 951,4	668 130,0	42 919,6	728 366,7
الخدمات	19 688,6	183 559,5	21 889,7	205 771,1	23 597,8	226 224,6
المجموع	2 730 053,7	5 099 672,7	3 686 636,4	6 436 135,1	4 201 149,5	7 332 260,0
رسم الوعاء على الإنتاج الإجمالي		307 340,8		350 130,2		376 685,6
حقوق الجمارك		138 838,0		143 888,0		114 849,0
الإنتاج الداخلي الخام		5 545 851,5		6 930 153,4		7 823 794,6
الاستهلاكات المنتجة		2 203 733,8		2 436 874,8		2 862 967,2
الإنتاج الإجمالي الخام		7 749 585,3		9 367 028,2		10 686 761,8

	2007		2008		2009	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	3 166,4	708 072,5	3 582,9	727 413,1	1 377,6	931 349,1
الصناعات خارج المحروقات	268 849,1	479 791,1	289 809,7	519 631,6	308 357,4	570 673,2
المحروقات	3 843 139,4	4 089 308,6	4 719 481,9	4 997 554,5	2 847 269,2	3 109 078,9
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	92 368,8	92 368,8	86 719,5	86 719,5	94 767,1	94 767,1
البناء والأشغال العمومية	139 628,9	732 720,7	115 971,2	869 988,6	128 971,6	1 000 054,9
النقل والاتصالات	162 147,6	808 380,9	163 446,4	830 341,5	166 896,0	865 214,5
التجارة	57 088,6	863 197,3	67 368,8	1 003 199,4	73 876,7	1 160 160,0
الخدمات	26 772,1	247 972,1	34 504,8	280 131,5	38 065,4	323 684,6
المجموع	4 593 160,9	8 021 812,0	5 480 885,3	9 314 979,8	3 659 581,0	8 054 982,3
رسم الوعاء على الإنتاج الإجمالي		399 328,0		489 047,0		545 593,1
حقوق الجمارك		133 126,0		164 882,0		170 231,0
الإنتاج الداخلي الخام		8 554 266,0		9 968 908,8		8 770 806,4
الاستهلاكات المنتجة		3 235 754,4		3 521 893,9		3 988 521,2
الإنتاج الإجمالي الخام		11 790 020,4		13 490 802,7		12 759 327,6

	2010		2011		2012	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	8 037,7	1 015 258,8	7 804,7	1 183 216,1	9 931,4	1 421 693,3
الصناعات خارج المحروقات	325 545,3	617 404,9	351 714	664 194,5	375 673,1	729 514,8
المحروقات	3 851 802,6	4 180 357,7	4 932 113,7	5 242 502,8	5 035 723,5	5 536 381,8
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	63 312,0	63 312,0	70 701,2	70 701,2	80 050,5	80 050,5
البناء والأشغال العمومية	163 985,4	1 194 113,5	171 526,3	1 262 566,7	178 486,5	1 411 159,6
النقل والاتصالات	176 384,2	933 707,6	191 468,4	1 074 147,7	214 911,2	1 194 841,7
التجارة	75 451,2	1 283 227,7	87 415,2	1 446 331,4	96 135,9	1 649 969,8
الخدمات	50 051,8	369 400,0	60 914,6	412 721,5	68 001,6	460 340,0
المجموع	4 714 570,3	9 656 782,2	5 873 658,1	11 356 382,0	6 058 913,8	12 483 951,5
رسم الوعاء على الإنتاج الإجمالي		565 823,6		632 265,1		739 296,7
حقوق الجمارك		181 865,0		222 371,0		338 209,0
الإنتاج الداخلي الخام		10 404 470,8		12 211 018,1		13 561 457,2
الاستهلاكات المنتجة		4 190 101,4		4 719 679,4		5 001 887,0
الإنتاج الإجمالي الخام		14 594 572,2		16 930 697,5		18 563 345,1

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم(4.3): إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(2013–2020)

الوحدة: مليون د ج

القيم المضافة الخام	2013		2014		2015	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	13 711,0	1 640 006,1	13 765,2	1 772 202,4	13 765,2	1 772 202,4
الصناعات خارج المحروقات	394 777,1	771 767,4	419 151,0	837 716,8	419 151,0	837 716,8
المحروقات	4 500 562,2	4 968 018,3	4 114 768,2	4 657 811,3	4 114 768,2	4 657 811,3
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	58 133,7	58 133,7	63 792,3	63 792,3	63 792,3	63 792,3
البناء والأشغال العمومية	188 132,0	1 569 313,5	300 813,9	1 730 191,1	300 813,9	1 730 191,1
النقل والاتصالات	235 662,8	1 463 055,2	248 208,8	1 550 496,5	248 208,8	1 550 496,5
التجارة	110 983,1	1 870 581,0	113 626,0	2 067 543,0	113 626,0	2 067 543,0
الخدمات	79 203,8	516 178,5	99 701,9	568 322,8	99 701,9	568 322,8
المجموع	5 581 165,7	12 857 073,8	5 373 847,3	13 248 083,2	5 373 847,3	13 248 083,2
رسم الوعاء على الإنتاج الإجمالي		835 876,4		871 189,6		871 189,6
حقوق الجمارك		403 771,0		370 906,0		370 906,0
الإنتاج الداخلي الخام		14 096 723,1		14 490 178,8		14 490 178,8
الاستهلاكات المنتجة		5 594 512,7		6 168 983,8		6 168 983,8
الإنتاج الإجمالي الخام		19 691 235,8		20 659 162,6		20 659 162,6

	2016		2017		2018	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	14 906,3	2 140 304,7	17 513,2	2 219 064,4	17 654,1	2 421 567,8
الصناعات خارج المحروقات	491 671,5	979 303,0	513 931,2	1 040 780,3	541 862,4	1 110 883,9
المحروقات	2 714 470,0	3 025 612,5	3 320 972,4	3 699 650,7	4 055 464,8	4 548 756,2
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	79 248,9	79 248,9	86 341,1	86 341,1	92 456,9	92 456,9
البناء والأشغال العمومية	336 815,2	1 993 653,1	352 822,7	2 117 392,9	375 088,5	2 254 104,9
النقل والاتصالات	311 499,2	1 800 357,0	320 611,8	1 973 037,9	316 613,5	2 096 804,6
التجارة	136 015,0	2 341 306,0	145 623,5	2 412 764,1	147 900,6	2 493 015,7
الخدمات	135 404 ,1	699 632,3	156 791,4	777 700,5	165 730,1	829 216,7
المجموع	4 220 839,2	13 059 417,6	4 914 807,2	14 326 731,9	5 712 771,8	15 846 851,9
رسم الوعاء على الإنتاج الإجمالي		1 006 208,7		1 112 699,6		1 219 663,4
حقوق الجمارك		389 396,0		364 768,0		324 196,0
الإنتاج الداخلي الخام		14 455 022,3		15 804 189,4		17 390 711,2
الاستهلاكات المنتجة		7 389 433,5		7 953 850,7		8 585 345,8
الإنتاج الإجمالي الخام		21 844 455,8		23 758 040,1		25 976 057,0

	2019		2020	
	القطاع العام	المجموع	القطاع العام	المجموع
الفلاحة	18 562,3	2 529 053,9	13 148,5	2 598 511,9
الصناعات خارج المحروقات	574 529,2	1 162 446,3	544 125,6	1 153 521,0
المحروقات	3 488 510,2	3 991 028,4	2 317 317,7	2 575 136,6
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	91 592,7	91 592,7	112 928,8	112 928,8
البناء والأشغال العمومية	423 598,4	2 400 389,6	405 430,1	2 285 088,5
النقل والاتصالات	329 108,2	2 187 942,9	300 338,6	2 044 064,7
التجارة	144 073,7	2 446 379,5	105 029,4	1 987 214,2
الخدمات	177 390,6	893 209,4	165 441,9	791 666,2
المجموع	5 247 365,3	15 702 042,6	3 963 768,6	13 548 132,0
رسم الوعاء على الإنتاج الإجمالي		1 257 150,7		1 147 351,4
حقوق الجمارك		362 128,0		329 345,5
الإنتاج الداخلي الخام		17 321 321,3		15 024 828,9
الاستهلاكات المنتجة		8 829 858,1		8 194 927,5
الإنتاج الإجمالي الخام		26 151 179,4		23 219 756,4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم(04): فترات إبطاء لنموذجNARDL

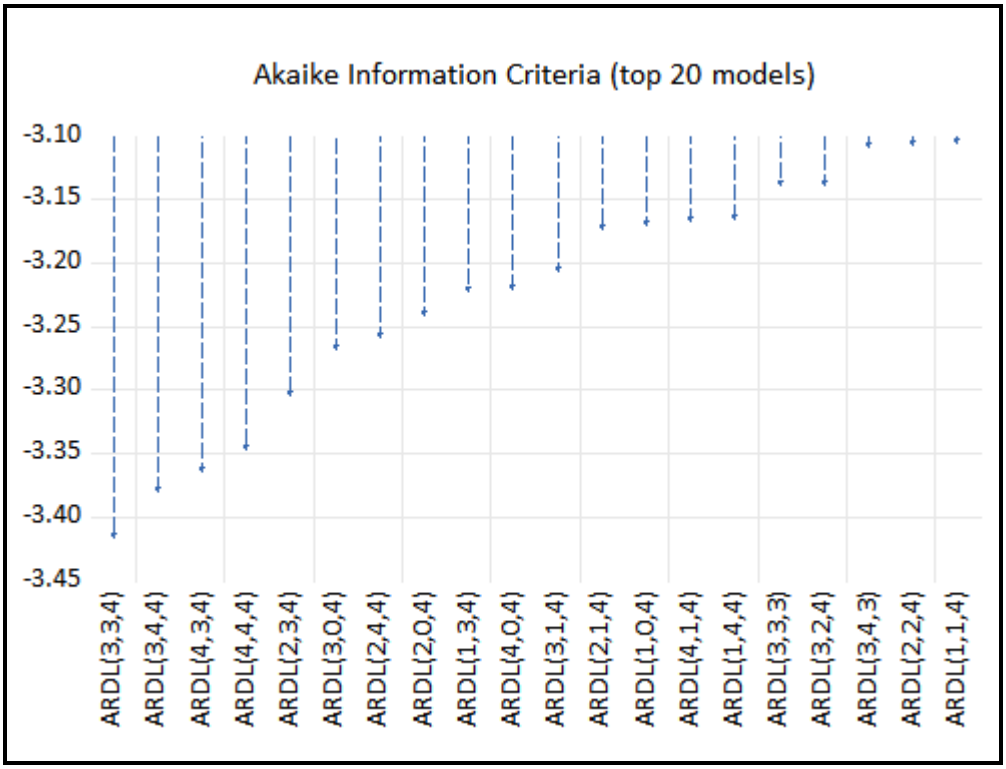

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على برنامج Eviews13

الملحق رقم(05): يوضح اختبارNARDL

Dependent Variable: HH
Method: ARDL
Date: 04/20/25 Time: 21:07
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): GIS_POS GIS_NEG
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 75
Selected model: ARDL(3,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HH(-1)	0.248285	0.182381	1.361352	0.1923
HH(-2)	0.133174	0.192361	0.692312	0.4987
HH(-3)	0.303984	0.170697	1.780841	0.0939
GIS_POS	-1.071352	0.452451	-2.367886	0.0308
GIS_POS(-1)	0.238443	0.663039	0.359622	0.7238
GIS_POS(-2)	-1.195582	0.686598	-1.741313	0.1008
GIS_POS(-3)	1.702182	0.660845	2.575764	0.0203
GIS_NEG	0.445771	0.546692	0.815398	0.4268
GIS_NEG(-1)	-0.242793	0.539045	-0.450414	0.6585
GIS_NEG(-2)	0.734274	0.543592	1.350781	0.1956
GIS_NEG(-3)	-0.142221	0.558490	-0.254652	0.8022
GIS_NEG(-4)	-1.008909	0.392005	-2.573716	0.0204
C	0.163938	0.055713	2.942572	0.0096

R-squared	0.870904	Mean dependent var	0.179310
Adjusted R-squared	0.774082	S.D. dependent var	0.079369
S.E. of regression	0.037725	Akaike info criterion	-3.415144
Sum squared resid	0.022771	Schwarz criterion	-2.802218
Log likelihood	62.51958	Hannan-Quinn criter.	-3.223183
F-statistic	8.994881	Durbin-Watson stat	2.229091
Prob(F-statistic)	0.000054		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(06): يوضح اختبار حدود النموذج(Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.761894	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(07):اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي لنموذج(BG)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.102596	Prob. F(12,16)	0.4192
Obs*R-squared	13.12653	Prob. Chi-Square(12)	0.3599
Scaled explained SS	3.780813	Prob. Chi-Square(12)	0.9871

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(08): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي(اختبار ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.066568	Prob. F(1,26)	0.7984
Obs*R-squared	0.071505	Prob. Chi-Square(1)	0.7892

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(09): نتائج اختبار JARQUE-BERA

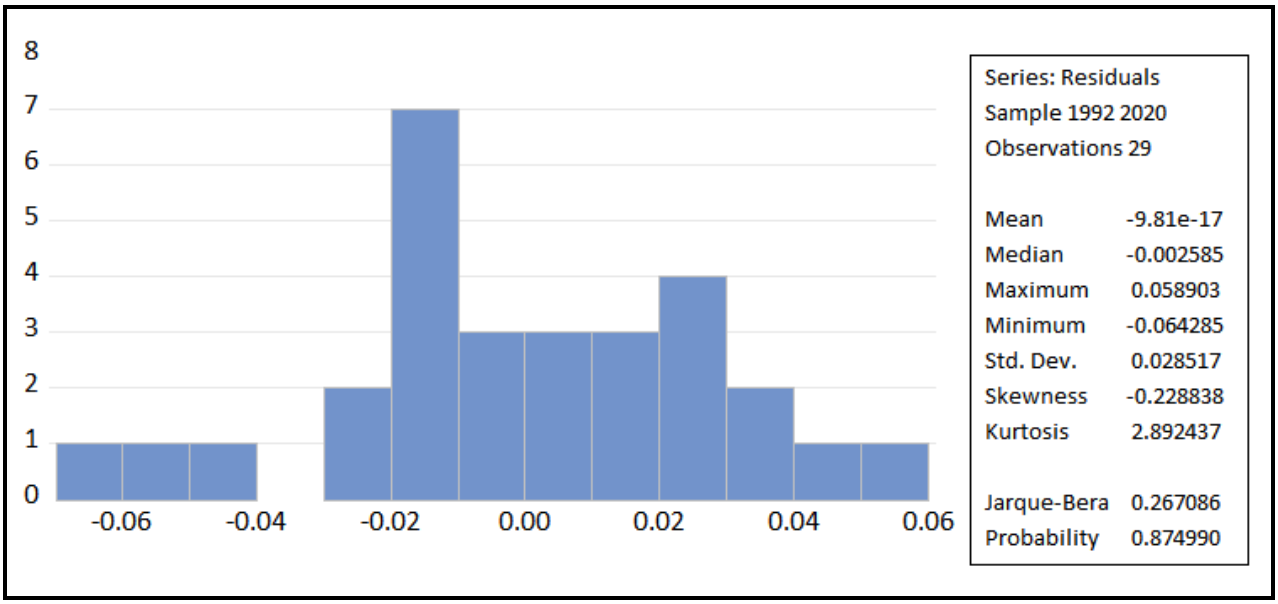

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(10): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: HH HH(-1) HH(-2) HH(-3) GIS_POS GIS_POS(-1) GIS_POS(-2) GIS_POS(-3) GIS_NEG GIS_NEG(-1) GIS_NEG(-2) GIS_NEG(-3) GIS_NEG(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.612233	15	0.1277
F-statistic	2.599297	(1, 15)	0.1277
Likelihood ratio	4.634453	1	0.0313

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(11): نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-0.651467	16	0.5240
F-statistic	0.424409	(1, 16)	0.5240
Chi-square	0.424409	1	0.5147

Null Hypothesis: -C(3)/C(2)=-C(4)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(3)/C(2) + C(4)/C(2)	-10.32736	15.85247

Delta method computed using analytic derivatives.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews13

الملحق رقم(12): نتائج اختبار(Wald Test) لتماثل المعلمات

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.805387	16	0.0899
F-statistic	3.259423	(1, 16)	0.0899
Chi-square	3.259423	1	0.0710

Null Hypothesis: C(7)+C(8)+C(9)=C(10)+C(11)+C(12)
+C(13)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(7) + C(8) + C(9) - C(10) - C(...	2.158077	1.195354

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews13

الملحق رقم(13): نتائج اختبار مضاعف التأثير التراكمي غير المتماثل

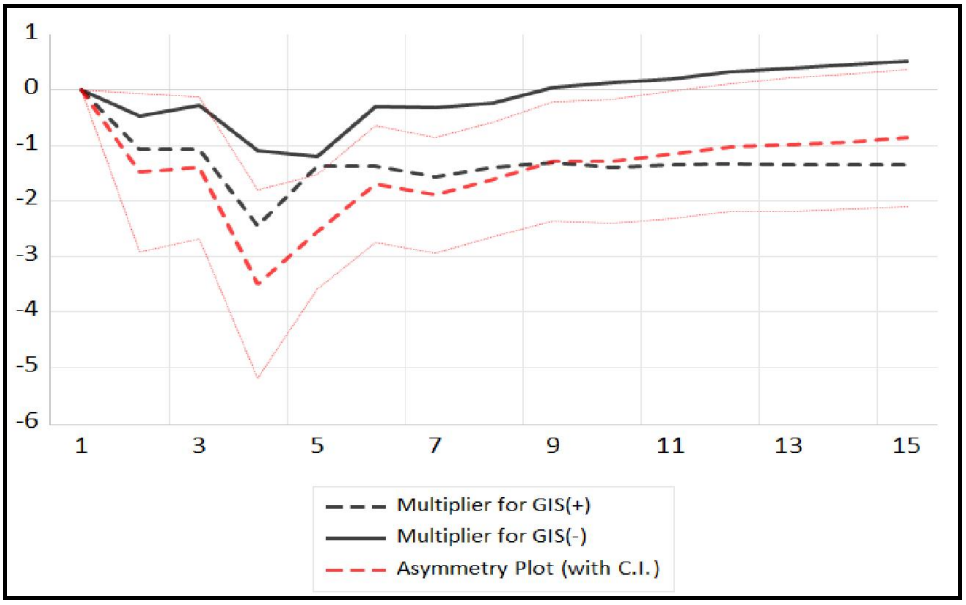

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على برنامج Eviews13

الملحق رقم(14): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

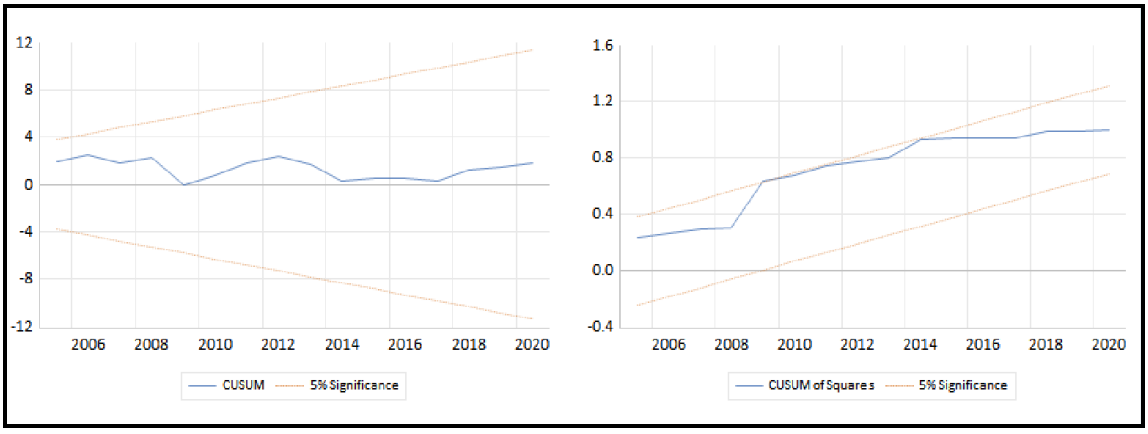

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(15): اختبار الأداء التنبؤي لنموذجNARDL

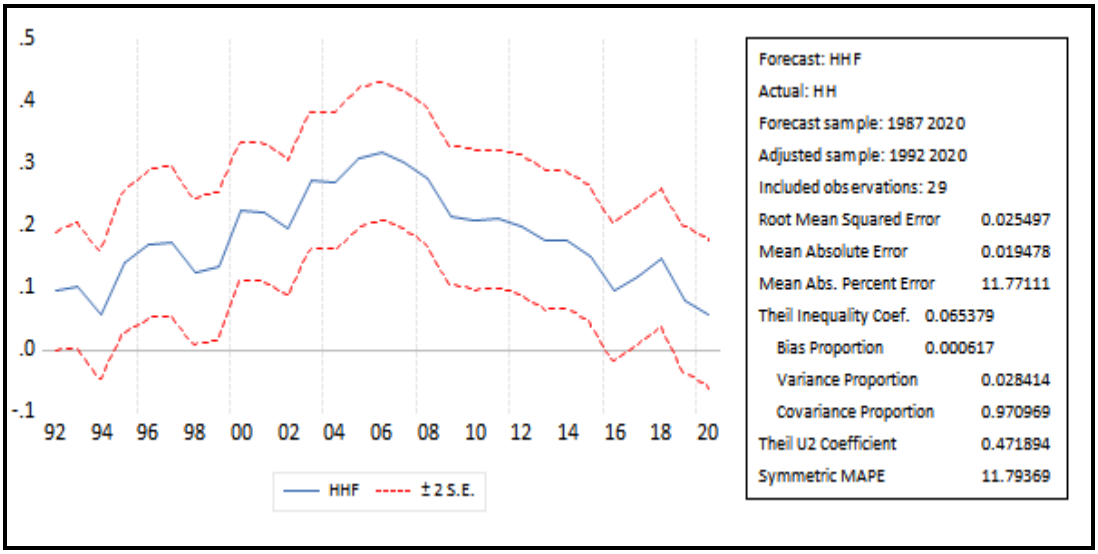

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(16): معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GIS_POS	-1.037361	1.216255	-0.852914	0.4063
GIS_NEG	-0.679933	1.244908	-0.546171	0.5925
C	0.521172	0.164703	3.164310	0.0060

EC = HH - (-1.0374*GIS_POS -0.6799*GIS_NEG + 0.5212)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews13

الملحق رقم(17): معلمات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(HH)
Selected Model: ARDL(3, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/20/25 Time: 22:18
Sample: 1987 2020
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HH(-1))	-0.437158	0.144432	-3.026735	0.0080
D(HH(-2))	-0.303984	0.143322	-2.120989	0.0499
D(GIS_POS)	-1.071352	0.372314	-2.877550	0.0109
D(GIS_POS(-1))	-0.506600	0.377485	-1.342040	0.1983
D(GIS_POS(-2))	-1.702182	0.404938	-4.203559	0.0007
D(GIS_NEG)	0.445771	0.322442	1.382487	0.1858
D(GIS_NEG(-1))	0.416855	0.349271	1.193501	0.2501
D(GIS_NEG(-2))	1.151129	0.330919	3.478583	0.0031
D(GIS_NEG(-3))	1.008909	0.339373	2.972862	0.0090
CointEq(-1)*	-0.314557	0.055503	-5.667362	0.0000

R-squared	0.740713	Mean dependent var	-0.003103
Adjusted R-squared	0.617892	S.D. dependent var	0.056004
S.E. of regression	0.034619	Akaike info criterion	-3.622040
Sum squared resid	0.022771	Schwarz criterion	-3.150559
Log likelihood	62.51958	Hannan-Quinn criter.	-3.474378
Durbin-Watson stat	2.229091		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13